المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/11/2015

Sebbar quitte le CNDH, Rabia Naciri le remplace

Des changements dans l'organigramme du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) devraient intervenir incessamment.

Le **secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar** devrait quitter son siège pour rejoindre l'institution de médiateur dirigée par Abdelaziz Benzakour depuis 2011.

Sebbar devrait être remplacé par Rabea Naciri. Cette dernière est très connue dans le milieu féministe où elle a présidé l'ADFM pendant de longues années. Au sein du CNDH, elle a été, entre autres, un des piliers qui ont travaillé sur le dernier rapport égalité hommes-femmes qui a fait beaucoup de tapage ces dernières semaines à propos de l'égalité dans l'héritage.

Jamila Sayouri, membre du CNDH et présidente de l'association Al Adala, est pressentie pour diriger l'instance en charge du mécanisme national de prévention contre la torture. Jamila Sayouri est une des figures de la lutte contre la torture et les droits de l'homme. Elle a longtemps travaillé avec Assia El Ouadie.

http://www.bled.ma/sebbar-quitte-le-cndh-rabia-naciri-le-remplace/?fdx_switcher=true

برنامج تنمية القراءة في المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية والجامعية تحت شعار : " القراءة حقنا جميعا "

06.11.15

حوار الريف

شبكة القراءة بالمغرب تقترح برنامجا وطنيا لتنمية القراءة بالمؤسسات التعليمية بكل مستوياتها الابتدائي والإعدادي والثانوي والجامعي، تحت شعار "القراءة حقنا جميعا",بشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الانسان** ونيابات التربية الوطنية وبتنسيق مع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، وجامعة ابن زهر بأكادير وبدعم من وزارة الثقافة و مؤسسة أجيال للنهوض بحقوق الانسان. يهدف البرنامج إلى تشجيع الأطفال والشباب على القراءة كفعل يومي يحقق لهم المتعة والاستفادة، ويساعدهم على اكتساب قيم المواطنة والانخراط الفاعل في المجتمع من خلال القراءة، ويشمل البرنامج 20 نيابة و50 مؤسسة تعليمية حضرية وقروية، وجامعتين، ويهم 10 الاف مستفيد(ة) ويساهم في تأطيره 70 مؤطر من أساتذة وأعضاء شبكة القراءة .

ينطلق المشروع في 10 نونبر 2015 ويستمر الى حدود 10 ماي 2016 ويتمحور حول المحاور أساسية وهي:

1. المساهمة في البرنامج الوطني للدخول الأدبي يوم 10 نونبر 2015 الذي اقترحه اتحاد الناشرين المغاربة
2. تنظيم لقاءات مع كتاب، أو شخصيات بارزة، أو تكريم كاتبة أو كاتب درس في مؤسسة تعليمية عندما كان طفلا أو يافعا.
3. تنظيم لقاءات وزيارات إلى المكتبات العمومية أو المتاحف
4. المشاركة في الجائزة الوطنية الكبرى للقراءة بالمعرض الدولي للنشر والكتاب فبراير 2016
5. تأطير وتكوين المشرفين على أندية القراءة.

وستقوم الشبكة من خلال أعضاء المكتب الوطني على تشبيك الأندية المشاركة وإصدار نشرة شهرية مواكبة للبرنامج، كما سيتم تهييء نماذج من المطبوعات كبطاقة تقنية حول المقروء.

وسيستمر هذا البرنامج في الأسدس الثاني من سنة 2016 داخل عشر نيابات أخرى من مختلف جهات المغرب.

. ويجد مبرراته في النقط الأتية

يحتل المغرب مرتبة متدنية جدا في ترتيب الإقبال على القراءة بحيث أن معدل القراءة في السنة لا يصل الى كتاب واحد في السنة بينما تتجاوز جل الدول المتقدمة معدل عشرين كتابا في المغرب، جل المؤسسات تفتقد إلى مكتبة وحتى في حالة وجودها فهي مكتبة معطلة، مغلقة في وجوه التلاميذ بحيث تحولت عن أدوارها في تشجيع القراءة، إلى مخازن للأرشيف، كما أن جل الأطر بها غير مؤهلة، تفتقد جل المؤسسات التعليمية إلى نوادي للقراءة لها برنامج سنوي للتحفيز والتحسيس بأهميتها تقدم المغرب رهين بدخوله إلى عالم المعرفة لذلك أصبحت القراءة وتحصيل المعرفة ضروري كنمط حياة ولم تعد ترفا أو تزجية لوقت "ثالث ضائع، فلقد أصبح من المؤكد أن امتلاك المعرفة وإنتاجها ونشرها هو المحرك الرئيسي للنهوض الاقتصادي والاجتماعي .

نعتبر هذا المشروع انطلاقة متجددة للعمل من أجل ترسيخ للقراءة في المجتمع وإبداع كل الأشكال الممكنة الهادفة إلى بلورة خطة متكاملة بين المؤسسات الحكومية ومكونات المجتمع المدني بهدف توفير مناخ ثقافي ومجتمعي يسمح بتشجيع فعل القراءة لدى الأطفال والشباب والكبار لتصبح سلوكا يوميا.

بهذه المناسبة ندعوكم الى المشاركة في الجائزة الوطنية للقراءة والمفتوحة لكل القراء الذين يتراوح سنهم من 8 إلى 26 سنة، أتصلوا بنا لتتوصلوا بشروط المسابقة يمكنكم دعم هذا البرنامج من خلال تبرعكم بكتب صالحة للأطفال والشباب على شرط أن تكون الكتب في حالة جيدة ويمضمون صالح للقراء المبتدئين سواء كانوا كبارا أو صغارا

ويمكنكم الاتصال بنا عبر هذا الأيميل :lecturemaroc@gmail.com

http://dialoguerif.com/permalink/4779.html

Violation des droits de l'Homme au Maroc : des eurodéputés interpellent Mogherini

BRUXELLES - Des parlementaires européens ont interpellé dernièrement la vice-présidente de la Commission et Haute représentante de l'UE aux Affaires étrangères et la politique de sécurité, Federica Mogherini, sur les atteintes à la liberté d'expression et le non-respect des droits de l'Homme au Maroc.

Dans une question écrite adressée à la chef de la diplomatie européenne, l'eurodéputé Fernando Maura Barandiar de l'Alliance des Démocrates et des Libéraux pour l'Europe (ALDE) a invité Mogherini, au nom du groupe, à rendre compte de ses entretiens avec les responsables marocains lors de sa visite officielle au royaum chérifien, notamment sur la question de l'absence de liberté d'expression rappelée au monde entier à l'occasion de la grève de la faim d'Ali Lmrabet, privé de document d'identité pour s'être exprimé, il y a 10 ans, sur le Sahara Occidental.

"Est-ce que la Haute représentante de l'UE a examiné avec les dirigeants marocains la nécessité de mettre un terme aux atteintes à la liberté d'expression et avait-elle, surtout, soulevé le cas d'Ali Lmrabet?", s'est interrogé M. Maura.

Ce député a rappelé à la chef de la diplomatie européenne l'obligation de souligner lors de ses entretiens avec les responsables marocains le droit à l'autodétermination du peuple du Sahara Occidental.

"Dans ses entretiens avec les autorités marocaines, la Haute représentante de l'UE aux Affaires étrangères a-t-elle souligné la nécessité de résoudre le conflit du Sahara occidental, conformément au droit international, qui exige du Maroc le respect du droit du peuple sahraoui à l'autodétermination?", s'est-il encore interrogé, dénonçant l'occupation marocaine du Sahara Occidental, qui peut constituer "une sérieuse menace pour la paix, déjà fragile, dans la région".

S'exprimant au nom de la Commission, Federica Mogherini, a réaffirmé, dans sa réponse le soutien de l'UE pour les efforts du Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, pour trouver une solution politique "juste, durable et mutuellement acceptable" au conflit au Sahara occidental permettant l'organisation d'un référendum d'autodétermination.

La chef de la diplomatie européenne a affirmé, par ailleurs, que "l'UE suit de près les cas spécifiques de violation des droits de l'Homme, particulièrement le cas d'Ali Lmrabet, par le biais de la délégation de l'UE à Rabat, qui est en contact étroit avec les organisations de la société civile, des défenseurs des droits de l'Homme, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et ses bureaux régionaux, et la délégation internationale des droits de l'Homme (DIDH)".

http://www.tribunelecteurs.com/violation-des-droits-de-lhomme-au-maroc-des-eurodeputes-interpellent-mogherini/

http://www.aps.dz/monde/31078-violation-des-droits-de-l-homme-au-maroc-des-eurod%C3%A9put%C3%A9s-interpellent-mogherini

في الندوة الوطنية التي نظمتها المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات

المساواة بين المواثيق الدولية وواقع المرأة المغربية

جانب من الحضور

تصوير: عبد النبي المساوي

العراقي:
ملف المساواة يتمركز ضمن

السلاسي:
الضرورة ملحة

بنخويا:
التقرير حصيلة تحليلية

العسولي:
الخوف من ااالنقاش

لكحل:
اجتهادات عمرٍبن

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الرباط: عبد الحق الريحاني

قال احمد العراقي ان ملف المساواة والدفاع عن حقوق المرأة كان ملفا للحركة الوطنية بامتياز بصفة عامة، وملفا لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بصفة خاصة بتمركز في صلب مشروعه المجتمعي و الحداثي ، ولا يمكن التنازل عليه باعتباره ملفا مندمجا ضمن المتغاور المجتمعي للحزب ككل.

وأوضح العراقي عضو المكتب السياسي للحزب في كلمة له بمناسبة افتتاح الندوة الوطنية حول «المساواة بين المواثيق الدولية وواقع المرأة المغربية» التي نظمتها المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات يوم السبت الماضي بالمقر المركزي للحزب بالرباط، أوضح أن المساواة والمناصفة بالنسبة للحزب لا تنبثق فقط من منظور مسبق لاحترام القيم الإنسانية الضامنة للحرية والكرامة والديمقراطية بل هي في قيم ومباديء اساسية مساهمة في بناء المجتمع الحداثي والديمقراطي ومشروع التنمية المستدامة.

وفي السياق ذاته شدد الدكتور العراقي على أن هذا هو الفرق بين الجميع الذي اصبح يتبنى هذا الملف وبين حزب الاتحاد الاشتراكي الحامل للملف في اجندته السياسية منذ نشأته، حيث يتناول الملف البعض اليوم كبضاعة في حين إذا ما رجعنا للتاريخ نجد على ان ملف حقوق المرأة قد ابتدا مع المجاهد عبد الكريم الخطابي ضمن مشروعه المتكامل لوضعية المرأة، ثم مع الشهيد المهدي بنبركة كرائد من رواد الحركة الوطنية واول من الف النظر سنة 1943 إلى ضرورة الاستفادة من عطاءات المجتمع المغربي كافة وعبر إصلاح اوضاع المرأة.

وسجل عضو المكتب السياسي بنفس المناسبة على ان قضية المساواة ليست بقضية مشكلة بين الرجل والمرأة، وإنما هي في العمق مشكلة ما بين المرأة والمجتمع والاختيارات السائدة وتطبيق السياسات العمومية، والتشريعات والقوانين المجحفة في حقها.

ومن جانبها شددت خدوج السلاسي الكاتبة العامة للمنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات على أن تنظيم هذه الندوة يندرج ضمن قناعة راسخة للمنظمة بضرورة فتح نقاش واعي هادئ رصين ومسؤول مدرك تماما للاكراهات الحالية ومتطلع للمستقبل، اتجاه موضوع المساواة والمناصفة للمرأة المغربية

وأضافت السلاسي في هذا الصدد على أن الندوة تاتي في إطار الموقف الواضح للمنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات التي عبرت عنها اتجاه التقرير الموضوعاتي حول «وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب» الذي اصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هذا الموقف الايجابي تجاه هذا التقرير وكل ما جاء به من توصيات، والتنديد بالمخروقات المعارضة والتي اختزلت التقرير الموضوعاتي في توصية واحدة. المعبر عنه في بيان المنظمة الأخير بهذا الخصوص.

وأوضحت السلاسي ايضا على ان المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات كانت سباقة في طرح الموضوع من خلال شعار مؤتمرها الوطني السابع الذي اكدت فيه على الدولة المدنية كمدخل للمواطنة الحقة والمساواة الكاملة، مبرزة على ان اختيار الشعار كان نابعا من إيمان المنظمة بدولة المؤسسات وعدم توظيف الدين توظيفا سياسيا، كما ان الواقع يظهر مفارقة كبرى تتجلى في ان الدستور الداعي للمساواة و للمناصفة ومصادقة المغرب على عدد من الاتفاقيات الدولية من جهة والواقع التشريعي المجحف وغياب تطبيق هذه المبادئ في السياسات العمومية .

وعرفت كهذه الندوة كذلك مداخلة لدامية بتخويا باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتي تناولت خلالها استعراض مضامين التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب» صون وإعمال غايات واهداف الدستور».

وذكرت بتخويا ان إعداد المجلس الوطني لحقوق الإنسان للتقرير الموضوعاتي حول موضوع المساواة بين الجنسين والمناصفة بالمغرب، يأتي إعمالا للمهام والاختصاصات التي يضطلع بها في هذا المجال، ويترجم كذلك هذا التقرير إيمان المؤسسة بالأهمية القصوى التي تكتسيها هذه المسالة بالمغرب، مسجلة في نفس الوقت على ان التقرير ابنى على عدد من الدراسات والإحصائيات الرسمية بما فيها إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط.

كما سجلت ممثلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذه الندوة الوطنية التي سيرت اشغالها ذ فاطنة افيد عضو المنظمة واللجنة الإدارية لحزب الاتحاد الاشتراكي ان هذا التقرير بمثابة حصيلة تحليلية بعد عشر سنوات من إصلاح مدونة الأسرة واربع سنوات على تبني الدستور الجديد وعشرين سنة بعد تبني المجتمع الدولي لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

وشددت المناضلة الحقوقية، على ان تقرير المجلس الذي يتضمن 97 توصية التي ترمي لتحقيق المساواة و المناصفة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على انه تقرير مفتوح للنقاش والحوار العمومي، وان المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرحب بكل الآراء والاقتراحات وفي المقابل السب والشتم الذي تعرض له بسبب توصية واحدة تتعلق بالإرث.

وانتقد فوزية العسولي رئيسة الفيدرالية الديمقراطية لحقوق المرأة، الأطراف السياسية المعارضة لمسالة اعادة النظر في قوانين الإرث، بالقول «ان موضوع الإرث والمطالبة بالقرار العدل فيه لا تجلب الأصوات الانتخابية بل هي مسالة تشكل الحلقة الضعيفة التي يتداخل فيها السياسي بالإيديولوجي للمس وإرهاب المجتمع كي لا يفتح اي نقاش وحوار بشان التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تعرض لها الموضوع.

واعتبرت المناضلة الحقوقية في صفوف الحركة النسائية على ان الخوف من النقاش العمومي في موضوع الإرث ومحاولة إغلاق الحوار بشانه تحت ذريعة العقيدة والدين و«لا اجتهاد مع النص»، ما هو إلا نتيجة لضعف السند في الإقناع للطرف الآخر باعتبار ان الحوار يقتضي الأخذ والرد والحجج».

وذكرت العسولي على أن مسالة الإرث مرتبطة بالحقوق، والمرأة لديها استغلال مزدوج في المجتمع المغربي، استغلال طبقي اجتماعي، واستغلال بسبب الجنس وتجعل من المرأة المغربية في مستويات دونية وهذا ليس وليد اليوم، باعتبار ان الصراع مرتبط منذ زمان م بين قطب الحداثة والديمقراطية من جهة وقطب التخلف والماضوية ومن يريد الرجوع بالبلاد إلى الوراء.

وسجلت رئيسة فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة على ان تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان ما هو الا تحصيل حاصل لمطالب الحركة النسائية بالمغرب وما جاء به الدستور المغربي ثم بالإضافة إلى ما تدعو اليه المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقة عليها المغرب وفي مقدمتها «السيداو» مكافحة كل اشكال التمييز ضد المرأة، فضلا على ان هذه المؤسسة الدستورية الحقوقية قامت بدورها ومارست صلاحياتها التي حددها لها القانون.

وفي السياق ذاته، توجهت العسولي للأطراف المعارضة لمسالة الإرث، على ان المغرب اليوم بصدد تفعيل ما جاء به الدستور في إطار المساواة والمناصفة ومكافحة كل اشكال التمييز، ثم على ان البلاد بصدد الملائمة القانونية لما التزمت وصادقت عليه في الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص باعتبار ان مصداقية ووجه المغرب مطروح على هذا المستوى الدولي.

ودعت العسولي كل القوى الحية و الديمقراطية و الفعاليات النقابية و المتنورة لمواجهة حقيقية عبر حوار علمي هادئ ومسؤول بالحجج و البراهين، مع هذه الأطراف المحافظة التي تسعى لقمع النقاش العمومي بخصوص مسالة الإرث الذي شكل دوما مطلبا اساسيا للحركة النسائية، باعتباره تنتج عنه معاناة ومأساة اجتماعية كبيرة للمرأة والأبناء بسبب القوانين الجاري بها العمل فيما يتعلق بالإرث.

كما شهدت هذه الندوة الوطنية مداخلة قيمة للباحث سعيد لكحل حول موضوع «المساواة في الإرث بين الشريعة والواقع»، تناول خلالها الباحث بالدراسة والتحليل عدد من النماذج والأمثلة الحية في الواقع والتي نتجت عنها مأساة اجتماعية الل ما يقع فيها هو تشتيت عائلات بعد ما كانت تنعم باستقرار اسري تحت سقف واحد.

واستعرض لكحل في مداخلته ايضا عدد من التشريعات التي تخص المرأة التي كانت قبل الاجتهادات التي جاءت بها مدونة الأسرة ، والتي كانت تعتبر قوانين مجحفة في حق، كالولاية في الزواج، ثم تزويج القاصرات، والطلاق، وتعدد الزوجات ... والتي ولدت حينه معارضة قوية من طرف المحافظين تجلت في المعارضة الشديدة للخطة الوطنية من اجل إدماج المرأة في التنمية.

و فند الباحث المتخصص في الجماعات الإسلامية، التي تسعى دائما لإغلاق اي حوار حول بعض القضايا الاجتماعية التي تهم التنمية والتطور داخل المجتمع لكحل العديد من المثل المتقدمة والمبدانية في باب الاجتهاد التي قام بها عمر بن الخطاب واصبح سارية في مجتمعنا إلى اليوم، وان اجتهادات هذا الصحابي كانت مستنيرة من خلال روح النص وليس من منطوق النص باعتبار أن التشريعة بالنسبة له جاءت لإقرار العدل.

وشدد لكحل على ان المغرب في حاجة إلى اجتهاد فقهي يأخذ بعين الاعتبار مبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا وبنماشي والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، واشترط الباحث لكحل هذا بإخراج الاجتهاد من يد الفقهاء وعدم الاقتصار عليهم لوحدهم بل يجب إشراك كل مكونات المجتمع في ذالك، باعتبار أن الفقيه بطبيعته لا يمكن ان يبادر بالاجتهاد إلا إذا وجد نفسه مجبرا على ذلك، انذاك سنجد انفسنا امام اجتهاد حقيقي وإنساني يقول لكحل.

وكانت فاطنة افيد مسيرة اشغال هذه الندوة قد استعرضت الأرضية المؤطرة لهذه الندوة التي هيئتها الكتابة الوطنية بخصوص هذه المناسبة.

واعقب هذه المداخلات نقاش جدي و مستفيض من قبل المناضلات الاتحاديات والمناضلين الاتحاديين الذين حضروا لهذه الندوة بكثافة من عدد من مناطق المغرب، حيث اغنوا النقاش بعدد من التدخلات فاقت 13 تدخل لامست الموضوع من كل جوانبه الاجتماعية والقانونية والدينية والاقتصادية بتحليل رصين ومتعقل ذو نظرة مستقبلية من اجل تطور البلاد و إقرار التنمية المستدامة.

منصة اليوم الدراسي

إطلالة

يوسف بلال
youssef.belal@gmail.com

الجهوية الموسعة ونزاع الصحراء

44-9896

مشروع الجهوية الموسعة يمثل بالنسبة إلى العديد من الفاعلين السياسيين المغاربة أفضل اقتراح للخروج من نزاع الصحراء.

ومن المؤكد أن الجهوية الموسعة تشكل خطوة هامة في هذا الاتجاه، حيث إنها، إذا نفذت بشكل مناسب، ستكون مفتاحا لتغيير علاقة الدولة المركزية بالجهات في اتجاه اللامركزية واللاتمركز وتقريب مراكز القرار من المواطنين. وفي سياق عربي مضطرب احتدمت فيه الصراعات المسلحة، يشكل مشروع الجهوية جوابا سياسيا عن النزاع حول الأراضي الصحراوية. لكن السؤال المطروح الآن هو: هل من شان مشروع الجهوية الموسعة أن يقنع الصحراويين الانفصاليين بالتخلي عن فكرة الانفصال عن المغرب؟

يجب طرح هذا السؤال لأن نزاع الصحراء، منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار سنة 1991، انتقل من كونه صراعا عسكريا بين الجيش المغربي والجماعات المسلحة التابعة للحركة الانفصالية المدعومة من قبل الجزائر إلى صراع ذي صبغة سياسية بين النظام المغربي وجبهة البوليساريو ومعها النظام الجزائري في الفضاءات الدبلوماسية والإعلامية. وقبل عشر سنوات، انتقل الصراع إلى الأراضي الصحراوية نفسها مع ظهور جيل جديد من النشطاء الصحراويين الذين ينشطون في جمعيات حقوقية يشاطرون جبهة البوليساريو مشروعها الانفصالي، لكنهم ليسوا منتمين بالضرورة إلى أجهزتها السياسية؛ وبالتالي فإنه لا يمكن الخروج من نزاع الصحراء فقط بتكثيف المجهودات الدبلوماسية وتنزيل مشروع الجهوية الموسعة، لأن وضع حد نهائي لهذا النزاع المفتعل يتطلب العمل على إقناع أغلبية الصحراويين الانفصاليين أو المترددين بمصداقية المبادرة المغربية.

والشروع في تطبيق مشروع الجهوية الموسعة في الأراضي الصحراوية من شانه أن يساهم في بناء المصداقية المغربية، شريطة أن يضع المغرب حدا لاقتصاد الريع الذي أفسد علاقة الصحراويين بالمغرب لأن الانتماء إليه أصبح بالنسبة إلى العديد منهم مرتبطا بالاستفادة من الامتيازات عوض أن يكون نابعا من قناعات راسخة تبناها السكان الصحراويون. ودون شك، فإن الصحراويين، في قطاع واسع منهم، يعتبرون أنفسهم مغاربة. ومهمة المغرب الآن تتجلى أساسا في إقناع الصحراويين المترددين بين انتمائهم إلى المغرب، من جهة، وانحيازهم إلى أفكار البوليساريو.

ومن أهم الخطوات التي يمكن للمغرب أن يتخذها في الاتجاه الصحيح احترام الحقوق السياسية للصحراويين الانفصاليين والسماح لهم بممارسة حقهم في التعبير عن الرأي، ولو كان مناهضا للنظام المغربي، لأن الالتزام بالقواعد الديمقراطية يظل أفضل سلاح سياسي في هذا الصراع. ودون شك، فإن تاسيس آليات جهوية لتتبع وضع حقوق الإنسان بالصحراء من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه، لكنه يظل غير كاف لبناء مصداقية المغرب في شان حقوق الإنسان بالصحراء والاحترام الفعلي لحقوق الصحراويين. والالتزام بحقوق الإنسان لا يهم المغرب فحسب، بل يطرح حتى بالنسبة إلى البوليساريو وتسييره لمخيمات تندوف التي تظل تحت وطأة نظام عسكري. والإشكال، إذن، لا يكمن فقط في الأرض الصحراوية فحسب، وإنما هو مرتبط بقدرة جميع الأطراف، المغرب والبوليساريو والجزائر، على تجاوز صراعات الماضي والتوجه إلى المستقبل بمشروع جماعي ديمقراطي يتجاوز الوطنية الضيقة ويوحد شعوب المنطقة ويسمح لها بمواجهة أهم تحدياتها التنموية والسياسية.

التظاهر السلمي واستعمال القوة غير المتناسب

الرياضي: من حق السلطات فض الاحتجاجات لكن شرط احترام القانون

21/2826

خديجة عليموسى

عادت مظاهر الاحتجاجات إلى المغرب أخيرا بكل من مدينة طنجة، بسبب غلاء فواتير الماء والكهرباء الذي تدبره شركة «أمانديس» وكذا الاحتجاجات التي نفذها طلبة كلية الطب والصيدلة بالرباط على خلفية ملف «الخدمة الصحية الوطنية»، والتي تلتها تدخلات أمنية، كل هذا جعل سؤال إشكالية التدخل الأمني بين حفظ الأمن والشطط في استعمال السلطة يعود إلى الواجهة، خاصة أن بعض التدخلات تأتي خارج سياق القانون وتكون مخالفة لمبدأ التناسب.

وفي هذا السياق ترى خديجة الرياضي، الناشطة الحقوقية بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن هناك معايير أممية لاستعمال القوة العمومية لفض الاحتجاجات يتم اللجوء إليها من أجل حماية حقوق الآخرين، غير أن ذلك لا يتم احترامه بالمغرب، إذ يتم اللجوء إلى القوة مع الضرب والتحقير والإهانة.

الناشطة الحقوقية لا ترى مانعا في فض الاحتجاجات في الحالات التي يكون فيها اعتداء على حقوق الآخرين من قبل عرقلة السير، وأن من حق السلطات فض الاحتجاجات لكن شرط احترام المساطر القانونية عن طريق الإخبار والإعلان، فضلا عن ضرورة أن تكون القوة المستعملة متناسبة، غير أن هذا لا يحدث إذ يتم خرق القانون على هذا المستوى، ويتم اللجوء إلى تفريق احتجاجات سلمية تنظم في أماكن عمومية لا تمثل أي عرقلة لأي مرفق كان، وذلك «ضدا على حكم قضائي صادر عن محكمة النقض منذ 15 سنة يقضي بأنه لا حق في فك احتجاج سلمي لا يؤثر على السير العادي للمرافق»، تقول الرياضي، التي تؤكد أن عددا من الوقفات التي يتم فيها الاعتداء تكون عادة تتعلق بملفات بمثابة طابوهات ويكون التعنيف فيها غير مبرر.

السؤال عن الحكامة الأمنية، وعمن يعطي الأوامر للتدخل، يظل مطروحا، لأن هناك عددا من التدخلات الأمنية التي شهدت عنفا تبرأت منها الحكومة، تقول الناشطة الحقوقية، التي قدمت مثالا على الاعتداء الذي كان بسبب الوقفة ضد مغتصب الأطفال «كالفان» الذي استفاد من عفو ملكي، حيث إن كلا من رئيس الحكومة ووزير الداخلية آنذاك أكدا أنهما لم يصدرا أوامرهما للتدخل، تؤكد الرياضي.

وإذا كان الحقوقيون ينتقدون استعمال القوة في غير محلها وخارج القانون، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سبق أن أكد أن الأغلبية الساحقة لعدد من الاحتجاجات والتجمعات المنظمة لم تستوف فعليا الشروط القانونية والمتعلقة بضرورة التصريح القبلي طبقا لمقتضيات الفصل 11 من ظهير 1958، فإن هذا الأمر لم يمنع المواطنات والمواطنين من ممارسة حقهم في الشارع العام، وذلك في التقرير الذي قدمه إدريس اليزمي، رئيس المجلس، أمام البرلمان خلال شهر يونيو من سنة 2014.

لكن بالمقابل تحدث المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانا في بعض الاحتجاجات السابقة التي عرفها المغرب، وتطرق حينها إلى ضرورة تعميق النقاش العمومي حول الحق في الاحتجاج السلمي، إذ أن المجلس أعد دراسة حول الحق في التظاهر السلمي ويرى ضرورة إقرار حق تنظيم المظاهرات السلمية لجميع المواطنات والمواطنين، والحد من السلطة التقديرية للإدارة في منع التظاهرات السلمية وتقوية دور السلطة القضائية كآلية للانتصاف الفعلي، مع ضرورة الاتفاق على مبادئ تحترم من طرف الجميع يتم بمقتضاها تنظيم الحق في الاحتجاج السلمي دون المس بالسير العادي للمرافق العمومية حفظا لحق الجميع في الاستفادة من الخدمة العمومية، مع النهوض بثقافة المواطنة والسلوك المدني ونشر ثقافة حقوق الإنسان ومناهضة خطاب التمييز والعنصرية والكراهية.

وتظل إشكالية التدخل الأمني لفض الاحتجاجات وما يترتب عليها من مظاهر العنف من الملفات التي تحتاج إلى حوار وطني يأخذ بعين الاعتبار الإجراءات القانونية والتنزيل الأمثل على أرض الواقع، خاصة أن عددا من الممارسات تأتي خارج السياق.

قضاة وصحافيون يشاركون في تكوين مشترك حول قضايا الهجرة

3-8896

المساء

شارك مجموعة من القضاة والصحافيين وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمدينة العيون في دورة تكوينية نظمها مجلس الجالية المغربية المقيمة في الخارج حول «وسائل الإعلام والهجرات.. من أجل استراتيجية إعلامية جهوية حول الهجرة».

وسعت هذه الدورة التكوينية، التي تزامنت مع تخليد الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، إلى تقوية القدرات المنهجية للصحفيين في تناولهم للقضايا المتعلقة بالهجرة، وخلق فضاء للنقاش وتبادل الخبرات بين وسائل الإعلام ورجال القانون حول هذه القضية.

وعلى صعيد متصل، شهدت مدينة أكادير، يوم الجمعة الماضي، لقاء جمع الوالي زينب العدوي والأمين العام لمجلس الجالية، عبد الله بوصوف، بعدد من المنتخبين الفرنسيين من أصل مغربي. ووقف بوصوف عند البعد الإنساني وسلمية المسيرة الخضراء، التي تعتبر الوحيدة والفريدة من نوعها في العالم.

وأوضح في هذا السياق أن المسيرة الخضراء يجب أن تكون مصدر إلهام لجميع الشعوب لحل نزاعاتها بالسلم والسلام، حيث سجل أن وجود مجلس الجالية بمدينة أكادير هو سير على نفس خطى المسيرة الخضراء التي انطلقت من عاصمة سوس، لتكون هذه المرة انطلاقة ببعد فني يظهر للعالم أن المغرب بلد السلم.

وأعلن بوصوف عن رغبته في تنظيم زيارة خاصة للمنتخبين الفرنسيين من أصل مغربي وأفراد الجالية المغربية الذين حضروا هذا اللقاء للأقاليم الجنوبية للمملكة، قصد الوقوف والتعرف على ما حققته هذه المناطق من طفرة كبيرة وازدهار اقتصادي من خلال عدد من المشاريع التنموية.

من جهتها، سجلت زينب العدوي، والي جهة سوس ماسة عامل عمالة أكادير-إداوتنان، أن مدينة أكادير تشكل مرة أخرى نقطة انطلاق المغاربة بصفة عامة ومغاربة العالم بصفة خاصة للدفاع عن الصحراء المغربية. وأوردت في هذا السياق أن مغاربة العالم هم سفراء المغرب الدائمون، وأن لهم دور مهم جدا في نشر الثقافة المغربية في أرجاء العالم.

واحتفل فنانون مغاربة وأجانب بذكرى المسيرة الخضراء بطريقتهم الخاصة، من خلال مجموعة من اللوحات التشكيلية والفن الكاليغرافي، الذي احتضنه معرض من تنظيم مجلس الجالية المغربية المقيمة في الخارج. كما أهدى مجموعة من الفنانين الشباب من أصول مغربية مقيمين بالديار البلجيكية لوحة فنية لمدينة أكادير كتذكار لمساهمتهم في الاحتفال بالذكرى الأربعينية للمسيرة الخضراء، والتي أعطى لها عنوان «منبت الأحرار».

ستشمل الوكالة المغربية للطاقة الشمسية والمكتب الشريف للفوسفاط ومؤسسات حقوقية

تغييرات مرتقبة على رأس أكبر المؤسسات العمومية بالمغرب

جلال رفيق

كشف مصدر مطلع أن تغييرات كبيرة مرتقبة ستشمل مؤسسات عمومية حساسة، إضافة إلى مؤسسات دستورية متعلقة بحقوق الإنسان والحكامة.

وحسب المصدر نفسه، فإن من بين المؤسسات العمومية المهمة التي من المرتقب أن تشملها التغييرات، المكتب الشريف للفوسفاط، ثم الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، إذ أشارت مصادر «المساء» إلى أن مصطفى التراب، الرئيس المدير العام الحالي للمكتب الشريف للفوسفاط، سيغادر المؤسسة، كما سيعفي الملك، حسب المصادر نفسها، مصطفى الباكوري، المدير العام الحالي للوكالة المغربية للطاقة الشمسية، من مهامه.

وقال مصدر «المساء» إن مصطفى التراب سيتحمل مسؤولية أكبر في المرحلة المقبلة بعد مغادرة الـocp ، حيث سيعتمد على تجربته الإدارية في إنجاح المخطط الطاقي للمغرب، إذ ينتظر أن يخلف مصطفى الباكوري على رأس الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، نظرا لرهان المغرب على إنتاج ثلث استهلاكه الكهربائي فقط من الطاقة الشمسية قبل العام 2030، ثم الوصول بهاته القدرة الإنتاجية إلى 50% بعد ذلك، وهي المخططات الكبيرة التي سيعلن عنها قريبا.

ورجحت مصادر «المساء» إعفاء مصطفى الباكوري من إدارة الوكالة المغربية للطاقة، لتقلده مؤخرا رئاسة جهة الدارالبيضاء-سطات، الجهة الأكبر في المملكة، وهو الذي يتقلد أيضا منصب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة.

وفي الوقت الذي تسربت أخبار عن تغيير رئيس المكتب الشريف للفوسفاط، لازال الحديث في الكواليس عن الأسماء التي من الممكن أن تشغل المنصب الحساس للمؤسسة التي حققت أرباحا مهمة في الآونة الأخيرة.

وقالت مصادر «المساء» إن تغييرات جد محتملة من المنتظر أن تشمل كبريات المؤسسات الدستورية والمتعلقة بحقوق الإنسان والحكامة.

وقد حل مسؤولو مؤسسات كبرى بالعيون تزامنا مع زيارة الملك للأقاليم الجنوبية، وتحدثت المصادر عن احتمال تعيين الملك محمد الصبار على رأس مؤسسة الوسيط، بعدما شغل الصبار منصب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الخطاب: لو ظلت الدولة المغربية جامدة لبقينا أيضا جامدين في السجن

1823/17

أخبار اليوم

اعترف حسن الخطاب، زعيم «خلية أنصار المهدي»، الذي أفرج عنه، ليلة الخميس الماضي، ضمن 36 معتقلا مغربيا، بأن التيار السلفي ارتكب أخطاء كثيرة، إذ كفر الدولة والنظام في مرحلة من تاريخ المغرب، «لكنه يصحح أخطاءه الآن انطلاقا من المراجعات التي قام بها داخل السجون».

واعتبر الخطاب أن خروجه من السجن ومعانقة أهله وذويه جاء بفضل الالتفاتة النبيلة للملك محمد السادس، وبفضل المراجعات الفكرية والسياسية، التي قام بها داخل السجن، وكذا بفضل المجهودات التي قامت بها الحكومة في شخص رئيسها، عبد الإله بنكيران، ووزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، والجمعيات الحقوقية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف الخطاب «إن المغرب تغير كثيرا، وتعززت فيه الحريات بشكل كبير، حيث لا يمكن لأحد أن ينكر ذلك»، مبرزا أنه لو كان المغرب قبل 2003 كما هو عليه الآن لما كنت في السجن، ولو بقي كما كان وظلت الدولة المغربية جامدة لبقينا أيضا جامدين وبقينا في السجن»، يضيف الخطاب.

التفاصيل ص 5

خطوة جديدة خطاها الملك محمد السادس نحو طي ملف المعتقلين في إطار ملف السلفية الجهادية، من خلال عن العفو عن 37 معتقلا، أبرزهم حسن الخطاب

تم استثناء المعتقلين الصحراويين في ملف أكديم إزيك من العفو

الدولة تواصل المصالحة مع التيار السلفي وتفرج عن مجموعة حسن الخطاب

1823/15

الخطاب: المغرب تغير كثيرا ولو كان في 2003 كما هو عليه الآن لما دخلت السجن

الرباط
إسماعيل حمودي

رغم استثناء المعتقلين الصحراويين في ملف أكديم إزيك من العفو، خطا الملك محمد السادس خطوة جديدة نحو طي ملف المعتقلين في إطار ملف الإرهاب الذي ضرب المغرب ابتداء من 2003. فمن أصل حوالي 500 معتقل تقريبا لازالوا داخل السجون، أعلن العفو عن 37 معتقلا، أبرزهم حسن الخطاب. وجاء العفو عن الخطاب ورفاقه من السلفيين ضمن قرار بالعفو الملكي وصف بالاستثنائي، حيث شمل 4215 معتقلا، بينهم كذلك 218 سجينا صحراويا.

وفسر خالد السموني، الكاتب العام للمنظمة الدولية للدفاع والنهوض بحقوق الإنسان، استثناء معتقلي أكديم إزيك من العفو الملكي، في حديث مع «أخبار اليوم»، بوجود طرف ثالث هم عائلات الضحايا من رجال الشرطة والوقاية المدنية التي ترفض تمتيع المعتقلين بالعفو أو غيره.

هذا، ويعتبر المعتقلون السلفيون المجموعة الوحيدة التي تصنف من قبل المنظمات الحقوقية من ذوي معتقلي الراي الذين أفرج عنهم يوم الخميس الماضي.

وكان حسن الخطاب، زعيم خلية «انصار المهدي»، قد أعتقل عقب تفجيرات مدينة الدار البيضاء عام 2003، وحكم عليه بالسجن عامين، لكن بعد إتمام عقوبته أخلي سبيله، قبل أن يعاد اعتقاله مرة اخرى في إطار تفكيك خلية «انصار المهدي» عام 2006.

وتقدم الخطاب، لأكثر من مرة، بعدد من المبادرات الرامية إلى المصالحة، من أجل طي ملف «المعتقلين الإسلاميين»، بصفة نهائية. كما تقدم للسلطات والإعلام وثيقة تحت شعار: «المصالحة الوطنية هي طريق المواطنة»، أعلن فيها قيامه بمراجعات فكرية فيما يخص قناعاته الجهادية.

ويوجد في السجن ثلاث فئات من المعتقلين في إطار قانون الإرهاب، بحسب الحقوقي خالد السموني، فئة أعلنت مراجعات فكرية من ابرزها حسن الخطاب، ويبدو أن اغلب افرادها استفادوا من العفو الملكي، وفئة ثانية من الذين اعتقلوا منذ سنة 2003 وهم إما متورطون في جرائم الدم والقتل أو أصحاب قناعات تكفيرية متطرفة، فيما تتشكل حاليا فئة ثالثة من العائدين من مناطق التوتر والنزاعات مثل سوريا والعراق وعددهم يفوق 200 لحد الآن.

ويعد الإفراج عن مجموعة الخطاب ثاني حدث في مسيرة المصالحة بين الدولة والتيار السلفي، بعد حدث الإفراج عن الشيوخ الأربعة المشهورين، عبد الوهاب ابو حفص وحسن الكتاني ومحمد الفزازي وعمر الحدوشي في ربيع سنة 2012، رفقة 196 سلفيا آخر.

ويتوقع أن تكرر الدولة عملية احتواء ودمج السلفيين المفرج عنهم، مثلما فعلت مع المجموعة المفرج عنها سنة 2012، إذ يتوقع أن يبادر حسن الخطاب إلى تأسيس جمعية وطنية على غرار جمعيات سلفية أخرى.

حسن الخطاب في طريقه إلى المحكمة

الرباط
أخبار اليوم

في أول حوار صحافي حصور له بعد مغادرته السجن مع موقع «اليوم 24»، قال حسن الخطاب، زعيم «خلية انصار المهدي»، الذي أفرج عنه، ليلة الخميس الماضي، الذي شمله رفقة 36 معتقلا من التيار السلفي، جاء بعد سلسلة من المراجعات الفكرية والسياسية التي قاموا بها داخل السجون المغربية.

هذا، واعترف الخطاب، بأن التيار السلفي ارتكب أخطاء كثيرة، إذ كفر الدولة والنظام في مرحلة من تاريخ المغرب، «لكنه يصحح أخطاءه الآن انطلاقا من المراجعات التي قام بها داخل السجون».

واعتبر الخطاب أن خروجه من السجن ومعانقة أهله وذويه جاء بفضل الالتفاتة النبيلة للملك محمد السادس، وبفضل المراجعات الفكرية والسياسية، التي قام بها داخل السجن، وكذا بفضل المجهودات التي قامت بها الحكومة في شخص رئيسها، عبد الإله بنكيران، ووزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، والجمعيات الحقوقية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف الخطاب أنه لا يحمّل الدولة المغربية كل ما وقع للتيار السلفي «فقد قمنا بأخطاء، وارتكبنا أشياء مخالفة للقانون، ولا يمكن أن نلقي باللائمة على أحد، ونقول إننا كنا مظلومين»، يقول حسن الخطاب، وتابع قائلا «إن المغرب تغير كثيرا، وتعززت فيه الحريات بشكل كبير، حيث لا يمكن لأحد أن ينكر ذلك»، مبرزا أنه لو كان المغرب قبل 2003 كما هو عليه الآن لما كنت في السجن، ولو بقي كما كان وظلت الدولة المغربية جامدة لبقينا أيضا جامدين وبقينا في السجن»، يضيف الخطاب.

إلى ذلك، نفى حسن الخطاب نفيا قاطعا أن تكون الأجهزة الأمنية وراء المراجعات التي قام بها التيار السلفي داخل السجون المغربية «نحن لم يصنعنا أحد، كل ما قمنا به كان بمبادرة منا ولم يملِ علينا أحد شيئا، ولم يصنعنا أحد، بل إننا كنا نقدم مبادرات ونرفض، وبعضها، كلنا عليها العصى»، نحن أصحاب مشروع، ونريد أن يكون لنا دور في المغرب إلى جانب باقي الفاعلين، حان الوقت لكي لا يبقى التيار السلفي على الهامش»، يؤكد الخطاب.

وكشف الخطاب، أيضا، أنه «تعرض لكل أصناف التعذيب داخل السجن قبل عام 2011، بما في ذلك الجلوس على «القرعة»، لكن بعد عام 2011 تغيرت الأمور، وأصبحنا نعامل معاملة حسنة، بل أقول أنه بعد 2011 أصبح السجن ملينا بالملائكة، ولكن الأمور تغيرت بشكل كبير».

وكشف الخطاب عن وجود ما بين 300 و400 معتقل من التيار السلفي الذين أمنوا بالمراجعات التي طرحها عليهم من نبذ العنف، والتطرف، والاعتراف بشرعية الملكية في المغرب، مبررا أن التنسيق بين هؤلاء كان يتم من خلال وجود منسق في كل سجن، حيث كان التواصل يتم عن طريق الهاتف أو الرسائل المكتوبة. وأكد الخطاب أن عملية المراجعات لم تكن سهلة بالنسبة إليه، مشيرا إلى أنها تطلبت جهدا كبيرا، حيث كان يقضي حوالي 4 ساعات من المناقشة مع المعتقلين بغية العدول عن أفكار التطرف، كما أنه كان يجد صعوبة كبيرة في إقناع الدولة بمشروعه من جهة، وبين إقناع المؤمنين بأفكار التطرف والغلو الذين أصبحوا يرون فيه كافرا ومرتدا من جهة ثانية. وكشف الشيخ السلفي عن عدد من الحوارات التي جمعت بينه وبين كل الفاعلين في الدولة من رئاسة الحكومة، والأجهزة الأمنية، ووزارة العدل والحريات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مبرزا أن خروجه من السجن رفقة باقي المعتقلين، جاء بفضل هذه الحوارات.

الخطاب، الذي بدا جد متفائل بمستقبل «التيار السلفي الإصلاحي»، والذي سيعقد أول ندوة له الأربعاء المقبل في فاس، اعتبر أن خروجه من السجن خطوة في الف ميل، مشددا على أنه لن يهنأ له جفن حتى يخرج آخر سلفي معتقل، ويكون للتيار دوره الحقيقي في المجتمع.

نقاش الإرث والمساواة والشرط الاجتماعي والثقافي

» بقلم: رشيد الحاحي
كاتب

أثير من جديد خلال الأيام الأخيرة نقاش الإرث والمساواة بين الجنسين بعد صدور تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكما العادة بدأ هذا النقاش بثير ردود فعل منشنجة وصدامية تتراوح بين التحجر والرفض التام لهذا النقاش، وبين الجهل بديناميةالتاريخ والتحول الاجتماعي وتطور القوانين والتشريعات والممارسات بالتطوّر الثقافي والقيمي للمجتمعات.

كما سبق أن أوضحت خلال مناقشة موضوع الحريات الفردية، تظل قضايا القيم والحقوق والتشريعات والإجراءات التدبيرية المرتبطة بها مجالا لرهانات وتوظيفات السلطة وصراعات المصالح بين التيارات والأحزاب والقوى الإيديولوجية والسياسية في فضاء المجتمع وبنيات الدولة. وعندما يتحول إلى رهان دبمقراطي حقيقي تحذوه وتغذيه إرادة التغيير والتطور، أي باعتباره شرطا ومدخلا أساسيا للانتقال الديمقراطي وتحقيق الحريات والكرامة البشرية، فهو رهان لا يختزل في بعده القانوني والتشريعي والحقوقي فقط، رغم أنه يبقى هو المدخل الأساسي، بل يرتبط أيضا وبشكل حاسم بالتحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي والتحديث الثقافي والفضاء على الجهل، أي بمشروع مجتمعي تنويري متكامل.

ولعل أكبر دليل على أن النقاش الديني واجتهادات الفقهاء وتأويلهم للنصوص لا يمكنه إلا أن يتطور بتطور المجتمعات وتحديث بناها ومنظوماتها الثقافية، هو العودة إلى بعض الفتاوى والردود العنيفة التي صدرت عن رجال الدين والمجموعات المحافظة كلما استجد مستجد تقني أو علمي أو اجتماعي في المجتمعات الإسلامية، وكلما صدمت تحت تأثير تطورات المجتمعات الإنسانية المتقدمة والعقل البشري.

فقد استغرق موضوع جواز خروج المرأة من بيت زوجها إلى الشارع، ثم فيما بعد إلى العمل، سنوات عديدة في مجتمعنا، وأثار نقاشا حادا على المستوى الفقهي والحقوقي، حتى استطاع التطور الاجتماعي والاقتصادي وما ارتبط به من تحولات ثقافية أن يحسم هذا النقاش لصالح منطق التغيير والتحول وتحرير العقول والسلوكات من التحجر والماضوية. وخلال القرن الماضي، عرف العالم ظهور وانتشار عدة مستجدات تقنية واجتماعية، وكان أبرزها اختراع التصوير الفوتوغرافي والتلفاز وتوظيفهما في حياة الناس وانتشارهما في الأوساط الاجتماعية، والإقدام على لعبة كرة القدم وانتشارها في مختلف المدن والقرى والأوساط الاجتماعية. وقد عرفت بدايات دخول هذه المستجدات إلى مجتمعاتنا في النصف الثاني من القرن العشرين، ردود فعل قوية من طرف بعض رجال الدين والجماعات المتحجرة الذين حرموها واعتبروها بدعا من عمل الشيطان والكفار. وهذه صور من مثل هذه النقاشات التي حسمها الفاعل الكبير ألا وهو اتجاه التاريخ والتحول الاجتماعي:

هل يجوز للمرأة الخروج من بيت الزوجية؟

لا يجوز، قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله عليه- لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها إلا بإذنه، وإذا خرجت من بيت زوجها بغير إذنه كانت ناشزة عاصية لله ورسوله ومستحقة للعقوبة. وقال النووي عند التعليق على ذلك: أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن، وللزوج منع زوجته من الخروج من منزله إلا ما لها منه بد، سواء أرادت زيارة والديها أو عيادتهما، أو حضور جنازة أحدهما.

ما حكم لعب كرة القدم؟

ورد في كتاب «الدرر السنية» تحريم كرة القدم لما فيها من مفاسد، منها التشبه واللهو الباطل والميسر وما شابه ذلك.

إلا أن عبد الله النجدي وضع 15 شرطا لممارسة رياضة كرة القدم جاء في مقدمتها أن يكون اللعب بقصد تقوية البدن بنية الجهاد في سبيل الله أو الاستعداد له، وليس لضياع الوقت والفوز، ويجب أن تكون بدون الخطوط الأربعة مع عدم ذكر كلمات «فاول» و«بلنتي» و«كورنر»، وألا يكون عدد اللاعبين 11 شخصا، إما أن يزيد أو يقل، ويكوّن اللعب شوطا واحدا أو ثلاثة حتى يختلفوا عن «الكفار»، وألا يلعبوا وقتا إضافيا، وأن يكون اللعب بدون حكم فلا داعي لوجوده، ويجب ألا يشاهدهم مجموعة من الناس أو الشباب أثناء اللعب، وإذا ما انتهت اللعبة فيجب ألا يتحدثوا عن لعبهم أو مهارة بعضهم، وإذا ما سجل أحدهم الكرة بين الحديد والخشب أي «هدف» فلا يفرحوا ويجروا وراءه ويقبلونه ولا يجعلوا ما يسمى بالاحتياطي...

ما حكم اقتناء التلفاز والنظر إليه ؟

لا يجوز، من أجل الصورة، ومن أجل ما يحصل فيه من الفجور والفسوق، وتعليم السرقة.

وقد سُئل شيخنا العلامة الألباني رحمه الله السؤال التالي: هل يجوز استخدام التلفاز لنشر الدعوة في بلاد الكفر، ليس في دولة إسلامية، في بلاد الكفر؟

لا! ولكنك لماذا قفزت قفزة الغزلان في غير ما ينبغي القفز فيه؟ لقد قفزت من التلفاز إلى المسجد، أليس هناك واسطة أخرى تستغني بها عن التلفاز ألا وهو الراديو؟

هل يجوز التصوير بالآلة الضوئية؟

يقولون إن التصوير الفوتوغرافي ليس تقليدا لخلق الله بل هو انطباع ظل الشخص على الفيلم، وليس للإنسان دخل في تشكيل الصورة، وهذه الصورة ليس لها ظل، والمحرم ماله ظل فقط ؟

الجواب عن هذه الشبهة: ليس التصوير الشمسي مجرد انطباع بل عمل يألة ينشأ عنه الانطباع، فهو مضاهاة لخلق الله بهذه الصناعة الآلية. ثم النهي عن التصوير عام، لما فيه من مضاهاة خلق الله، والخطر على العقيدة والأخلاق.

هذه أمثلة تؤكد أن منطق حركية التاريخ والتحول الاجتماعي هو المنتصر، ومهما تصلب الرأي الديني وكانت ردود بعض الفقهاء غير المتنورين وبعض الساسة الانتهازيين ردودا منصلبة وعنيفة، فالواقع الاجتماعي يتطور وينتهي الأمر بالمجتمعات الإسلامية، خاصة في شمال إفريقيا، إلى التحديث والتحول ولو ببطء، لكن بشكل مستمر.

ولعل التغيير الذي عرفته مدونة الأسرة، وتأكيد تقارير مؤسسات رسمية على أهمية موضوع المساواة والإرث ومناقشته، كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس العلمي الأعلى، والعودة المتكررة للموضوع في فضاء النقاش الحقوقي والتداول العمومي الوطني، إضافة إلى مسار تطور الوعي العام في المجتمع وتفاعل المنظومات القيمية، كلها عوامل ومؤشرات تؤكد أن نقاش المساواة والإرث سيحسم في المستقبل بنفس الشكل وتحت تأثير عوامل التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي التي حسمت في نقاشات مماثلة وسابقة، ومنها التي تثير الاستغراب والسخرية اليوم إذا نظرنا إليها بمنظورنا الثقافي وانطلاقا من واقعنا الاجتماعي والحقوقي الراهنين.

محمد حصاد: تفعيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية سيضع هذه الأقاليم في مقدمة جهات المملكة في مجال إرساء مبادئ الجهوية المتقدمة

قال وزير الداخلية، محمد حصاد، إن تفعيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، سيضع هذه الأقاليم في مقدمة جهات المملكة في مجال إرساء مبادئ الجهوية المتقدمة.

وأوضح حصاد، أول أمس السبت بالعيون، في كلمة بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، بمناسبة ترؤس جلالته حفل إطلاق استراتيجية تنفيذ النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، إن هذا النموذج التنموي سيعتمد على مقاربة تعاقدية جديدة بين الجهة والدولة، ستسمح بالرفع من الموارد المرصودة والإمكانيات المتاحة، وهو ما سيساهم في توفير كل فرص النجاح للبرامج المسطرة. وتابع أن البرنامج سيشكل أيضا بالنسبة للمواطن فرصة للمساهمة في بلورة المشاريع المحلية، انطلاقا من حاجياته وانتظاراته، سواء عبر المجالس المنتخبة أو من خلال المشاركة عن طريق آليات الحوار والتشاور المتاحة لفعاليات المجتمع المدني. وتماشيا مع الدستور الجديد للمملكة، يقول حصاد "يأتي هذا النموذج التنموي الجديد كآلية مهمة لتسريع الجهوية المتقدمة، وهو ما سيستوجب ضرورة العمل، كباقي جهات المملكة، على الالتزام بمبادئ الحكامة المسؤولة تكريسا للثقة وترسيخا للديمقراطية عبر مقاربة تعاقدية بين الدولة والجهات تقتضي مصاحبة ومواكبة دقيقة للوكالات الجهوية لضمان حسن تنفيذ المشاريع". وتأكيدا للانخراط الكامل في هذا المسار، شدد وزير الداخلية على أنه "سيتم إعطاء رؤية واضحة حول الموارد التي ستتم تعبئتها لصالح مجالس الجهات الثلاث، مسجلا في هذا الصدد أنه ستتم تعبئة 7 ملايير درهم لجهة العيون الساقية الحمراء و6,6 ملايير درهم لجهة الداخلة وادي الذهب و 5,5 ملايير درهم لجهة كلميم واد نون. وتنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك، الرامية إلى جعل أقاليم الجنوب في مقدمة الجهات من حيث تفعيل الجهوية المتقدمة، قال حصاد إنه سيتم إحداث صندوق بين جهوي لإعطاء دفعة قوية للجانب الاقتصادي وجعله رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمصادر تمويلية مبتكرة. وأشار إلى أنه على "غرار الحرص على انخراط أقاليم الجنوب في الدينامية الديمقراطية والتنموية التي تشهدها سائر أرجاء المملكة وعلى مختلف المستويات، سيتم الحرص على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في أبعادها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما هو متعارف عليه دوليا وكما يكرسها دستور المملكة".

وفي هذا الإطار، استحضر وزير الداخلية الدور الإيجابي الذي يضطلع به المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في المقاربة الدائمة لاحترام حقوق الإنسان في كافة أرجاء المملكة.

وأبرز أن هذا النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة تم وضعه تنفيذا لأوامر جلالة الملك السامية بغية الرقي بهذه المناطق، موضحا أن هذا البرنامج أطلق بمناسبة الاحتفال بذكرى المسيرة الخضراء التي شكلت أحد أعظم الأحداث الوطنية البارزة في سجل ملاحم التحرير الوطني.

وذكر أنها مناسبة يستحضر فيها الشعب المغربي بكل مشاعر الفخر والاعتزاز المكتسبات التي تحققت في أقاليمنا الجنوبية، مشيرا إلى أنه منذ ذلك التاريخ تغيرت معالم هذه المنطقة تغييرا كاملا بفضل استراتيجية وخيارات منسجمة، في خدمة السكان، جعلت المنطقة ورشا تنمويا مفتوحا ساهم في تحقيق الدينامية الملموسة في سياق مسيرة تنموية كبيرة وإرادة حقيقية بوضع هذه الأقاليم على سكة الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده باقي ربوع المملكة. وذكر وزير الداخلية أنه بفضل هذا التطور، فإن الدخل الفردي بالأقاليم الجنوبية يفوق متوسط الدخل الفردي على الصعيد الوطني ب 20 في المائة، كما أن هناك تقدما ملموسا على مستوى الولوج للخدمات الأساسية، حيث تبلغ على سبيل المثال نسبة الولوج إلى الماء الشروب في هذه الأقاليم 99 في المائة مقابل متوسط 92 في المائة في باقي الأنحاء. وأكد حصاد أنه خلال السنوات المقبلة، سيكون الإقلاع التنموي بهذه الأقاليم مرتكزا على الجهوية المتقدمة ويتمحور حول المواطن، حيث ستنصب الجهود على المواطن في ظل منظومة جهوية اقتصادية واجتماعية وثقافية رائدة .

http://www.almaghribia.ma/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9/2015/%D9%8A%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85%D9%86-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8%D9%81%D8%B1%D8%A9_%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9/201230.html

الصباح
يومية مغربية شاملة

حقوق الإنسان... نهاية المزايدات

المغرب يغلق ملفا ظل موضوع تقارير يمولها خصوم الوحدة الترابية

4839/8

لم تعد ورقة حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية بعبعا يخيف المغرب، بعد أن تكشفت، منذ سنتين على الأقل، الخلفيات السياسية لكذبة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الشعب الصحراوي وحقه في تقرير مصيره، بل وصل الأمر حد تحريض جمعيات دولية روجت مطلب إحداث آلية لمراقبة حقوق الإنسان بالصحراء، وتوسيع صلاحيات البعثة الأممية (المينورسو).

في خطاب العيون للجمعة الماضي، لم يتجاوز الحديث عن موضوع حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية 56 كلمة من مجموع 1700 كلمة، تمحورت كلها حول إرساء الآليات الحقيقية للتنمية المحلية والبشرية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان الصحراويين عبر مشاريع مهيكلة حقيقية في جميع المجالات.

بـ56 كلمة فقط، حاول الملك إغلاق باب المزايدات السياسية في ملف حسم داخليا عبر آلية دستورية مدنية تشاركية مستقلة، اسمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يتوفر، اليوم على ثلاث لجان جهوية بالأقاليم الجنوبية، مهمتها مراقبة حقيقية لملفات حقوق الإنسان وتحرير واستقبال الشكايات التي تخص هذا الموضوع وعرضها على الجهات المختصة، في إطار من الحكامة الأمنية.

وأكد الخطاب الملكي أن المغرب استطاع التصدي لمناورات أعداء الوطن، بفضل التعبئة الجماعية، والحكامة الأمنية، والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني، موضحا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانه الجهوية، مؤسسة دستورية، للدفاع عن الحقوق والحريات وحمايتها، يقوم بكل استقلالية، بمعالجة أي تجاوز، في إطار الحوار والتعاون مع السلطات العمومية، والهيآت الجمعوية، والمواطنين.

ويمثل حديث مقتضب ومباشر حول موضوع ملف حقوق الإنسان بالصحراء المغربية، أحد أوجه "القطيعة والحسم التي ميزت الخطاب الملكي، سواء في جوانبه السياسية والاقتصادية والتنموية والدولية، أو في رسائله الموجهة في كل الاتجاهات.

هذه النبرة الحاسمة في ملف بالغ الحساسية، كانت لها مقدماتها منذ خطاب المسيرة الخضراء سنة 2013، حين أخبر جلالة الملك المغاربة بمعطيات حول الخلفيات السياسية والإديولوجية المتحيزة لبعض المنظمات والهيآت الدولية المكلفة بإعداد تقارير حول وضعية حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية.

وطرح جلالة الملك، منذ ذلك الحين، سؤال النقة التي قد تكون موجودة بين المغرب وبعض مراكز القرار لدى شركائه الاستراتيجيين، بخصوص قضية حقوق الإنسان بالصحراء المغربية، مؤكدا أن مجرد الشك أو "طرح السؤال يوضح أن هناك شيئا غير

اليزمي مستقبلا رئيسة جمعية كندي الأمريكية (أرشيف)

طبيعي في هذه المسألة"، حسب تعبيره.

ويبدو أن المغرب وجد بعض عناصر الأجوبة حول هذا السؤال، حين أطلع الملك المغاربة على معطيات يتحدث عنها لأول مرة، مؤكدا أن بعض الدول تكتفي بتكليف موظفين بمتابعة الأوضاع في المغرب. غير أن من بينهم، من لهم توجهات معادية للمغرب، أو متأثرين بأطروحات الخصوم. وهم الذين يشرفون أحيانا، مع الأسف، على إعداد الملفات والتقارير المغلوطة، التي على أساسها يتخذ المسؤولون بعض مواقفهم.

وأردف جلالة الملك أن السبب الرئيسي في هذا التعامل غير المنصف مع المغرب، يرجع، بالأساس، لما يقدمه الخصوم من أموال ومنافع، في محاولة لشراء أصوات ومواقف بعض المنظمات المعادية، وذلك في إهدار لثروات وخيرات شعب شقيق، لا تعنيه هذه المسألة، بل إنها تقف عائقا أمام الاندماج المغاربي.

يوسف الساكت

تزويج 33 ألف طفلة في 2014

أعمار 9 آلاف منهن تقل عن 16 سنة وجمعيات حقوقية تدق ناقوس الخطر

4939/1

عادت ظاهرة زواج القاصرات، لتطفو على سطح الأحداث من جديد بالمغرب، بعد صدور إحصائيات جديدة قدمتها وزارة العدل والحريات أمام لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب ضمن الوثائق المرفقة لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة.

وفي السياق ذاته، كشفت وزارة الرميد معطيات رقمية، وصفتها الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة ب«الصادمة»، إذ أبرزت أنه خلال السنة الماضية تمت الموافقة على تزويج 33 ألف قاصر منهن 9 آلاف زيجة لفتيات تقل أعمارهن عن 16 سنة. أرقام جعلت جمعيات حقوقية ومنظمات نسائية تدق أجراس الإنذار حول استمرار زيجات القاصرات بالمغرب، معتبرة هذا النوع «خرقا كبيرا لما جاء في مقتضيات مدونة الأسرة الصادرة سنة 2004، التي تنص فيها المادة 19 على أن أهلية الزواج تكتمل بإتمام الفتى والفتاة المتمتعين بقواهما العقلية، 18 سنة شمسية».

وذكرت الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة بهذا الخصوص، أن الهدف الذي توخاه المشرع من خلال إقرار هذه المبادئ، كان حماية القاصرات والقاصرين من الزواج المبكر، اعتبارا لما تترتب عنه من مشاكل قانونية معقدة ونتائج اجتماعية واقتصادية وثقافية وخيمة، لكن تبين، بعدما وحد المشرع سن الزواج في 18 سنة للفتاة والفتى، وخول للقضاء إمكانية تخفيض سن الزواج بصفة استثنائية في حال وجود مبرر لذلك قاصدا التضييق على الخروج عن القاعدة، (تبين)، أن طلبات الإذن في زواج القاصرات في ارتفاع عوض أن يكون العكس، وفق معطيات وزارة العدل والحريات.

إلى ذلك، طلبت الهيأة الحقوقية من الحكومة إلغاء تزويج القاصرات واعتبار سن 18 سنة كاملة هو سن أهلية الزواج، داعية إلى ملاءمة مدونة الأسرة مع الدستور، فضلا عن العمل على تطبيق الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل ووضع برمجة حملات على مستوى الإعلام والمؤسسات التعليمية للتحسيس بخطورة الظاهرة، مشددة من جهة أخرى على ضرورة التسريع بإخراج قانون إطار للقضاء على العنف المبني على النوع.

بشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان نبه، في وقت سابق، إلى تنامي ظاهرة زواج القاصرين، وكشف أن نسبة الزواج دون السن القانونية تضاعفت، إذ انتقلت من 7 % في 2004 إلى ما يقرب 12 % في 2013، مشيرا إلى أن نسبة الفتيات في مثل هذا النوع الزيجات تمثل 99.4 %، وهو ما كشفته وزارة العدل في تقديمها لحصيلة 10 سنوات بعد مدونة الأسرة، وخلصت فيها إلى أن طلبات الإناث تشكل النسبة الأكبر من طلبات الزواج دون سن الأهلية، بنسبة ناهزت 99 % خلال عشر سنوات الأخيرة، وأن الإقبال على زيجات القاصرين يتم بشكل يكاد يكون متساويا بين الوسطين الحضري والقروي.

هجر المغلي

رضوان زريعة :لا أحد يملك سلطة الطعن في النصوص الشرعية .

– أصدر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان (تقريرا موضوعيا) حول (وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب** : صون وإعمال غايات وأهداف الدستور) وخص توصيته (رقم:18) للمطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة في الإرث، وانعقاد الزواج وفسخه، وتقديم النفقة للأطفال خارج إطار مؤسسة الزواج. وتأتي هذه التوصية من المجلس السالف ذكره، بعدما باءت كل محاولات الجمعيات الحقوقية وبعض الفاعلين في الحقل السياسي بالفشل، حيث كانوا ولا زالوا يعملون على السعي للنيل من الهوية الإسلامية والزحف على النصوص الشرعية و بعض المكتسبات التي أتى بها دستور المملكة المغربية، من بينها تلك التي تنص على أن النظام الدستوري للمملكة يستمد بعض تشريعاته من الدين الإسلامي السمح .

إنه وبمجرد تمعننا في فحوى التوصية (18) التي تضمنها التقرير المثير للجدل، ومحاولة وضعها في إطارها القانوني، نجد بها تناقضات كثيرة، حيث إن أعضاء المجلس المذكور ركزوا في طرح توصيتهم على الاستدلال ببعض فصول الدستور المغربي وبعض مواد اتفاقية »سيداو الأمريكية« التي صادق عليها المغرب في وقت سابق، لكن بالرغم من محاولتهم إعطاء التوصية صبغة قانونية انتقائية وبث مغالطات للرأي العام، إلا أننا يمكننا الطعن فيها انطلاقا من الفصل الذي ركز عليه محرروها، وانتهاءًا بالفصول الأخرى من دستور2011.

فبغض النظر عن أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تطفل على وظيفة مجلس آخر وهو المجلس العلمي الأعلى الذي يُخول له البث في هذه النوازل، نجد أن الفصل (19) تم الاستدلال به بطريقة انتقائية حيث ركز أصحاب التوصية بشق منه وأهملوا الشق الأخر، لأنه بالرجوع للفصل المذكور، سنجد المشرع المغربي عمل على تقييده ولم يتركه شاملا، حيث جاء كالتالي :» يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في هذا الباب وفي مقتضيات الدستور، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق الدستور وثوابت المملكة وقوانينها« مما يعني قانونيا أن المواد التي أتت بها اتفاقية (سيداو) الدولية والتي استدل بها أصحاب التوصية يجب تنفيذها وفقا لما ينص عليه الدستور ولما عليه ثوابت المملكة؛ ولا يجب تنفيذ أي مادة من مواد الاتفاقيات الدولية غير المتوافقة مع فصول دستور وقوانين البلاد .

إضافة للفصل المذكور، سنجد كذلك في الباب الأول من الدستور المتضمن لأحكام عامة، أن الفصل (1) منه يتعارض مع ما جاء به مجلس اليازمي الذي أصدر التوصية، لكون أن هذا الفصل نص على أن الأمة تستند في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، وكذلك الشأن بالنسبة للفصل (175) الذي جاء صريحا في شأن الأحكام الربانية، حيث إننا نجده ينص على أنه لا يمكن للأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، وبالنظام الملكي للدولة أن تتناول للمراجعة .

أما بإلقاء نظرة على مصادر التشريع في المغرب الذي يُعتبر مصدرا أصلياً للقانون الجاري به العمل في التراب الوطني المغربي، سنجد أنه يعتمد على أربعة مصادر وهي : الدستور ودين الإسلام (مصادر أصلية) والعرف ومبادئ القانون الطبيعي (مصادر احتياطية) .

كل هذا وبالإضافة إلى التمعن في الاستفتاءات المغربية التي أجرتها مُختلف المنابر الإعلامية والتي خرجت بغالبية الأصوات الساحقة ضد التصريحات الداعية لـ ‘‘تساوي الذكر والأنثى في الإرث’’ أو غيرها من الإطلالات الإعلامية التي يطعن أصحابها في النصوص الشرعية الواضحة وضوح الشمس، وجب على كل من ينادي بهذا ويُفكر في طرح أفكار رامية لتعطيل أحكام الدين الإسلامي تدريجيا، أن يلج جحره ويخرس؛ لأن غالبية الأمة المغربية تستمد قيمها من الدين الإسلامي السمح والتقاليد الاجتماعية والأسرية، ثم إن هكذا توصيات وإطلالات إعلامية فاشلة تُعد بمثابة ‘‘نسف لإمارة المؤمنين ولشرعية الدولة ومؤسساتها ‘‘.

أما من كان اختصاصه الحقوق ويتغنى ليل نهار بالشعارات الرنانة، بُغية تحقيق العدالة والكرامة للمواطن باسم الحقوق، فعليه أن يخجل من نفسه؛ لأنه لو تأمل جيدًا، سيجد نفسه أول مُعتد على الحقوق، فالتشريع الرباني والقانون المغربي يتوفر على العديد من النصوص التي تضمن حق الميراث وغيرها– فقط يلزمها التطبيق– .

وفوق ذلك فهذه التوصية بالأساس ومثيلاتها لا تهدف لضمان حق الميراث، بل تسعى لفتح الطريق أمام الطعن في نصوص شرعية أخرى وتعديلها

حسب أهواء من أصدروها، كما تُشكل اعتداءًا واضحًا على مؤسسات الدولة، وتسعى لزعزعة ثوابت المملكة المغربية، وتضرب دستور وهوية البلاد عرض الحائط، إضافة لسعيها وراء تحقيق مصالح غربية بعيدة تماماً عن المجتمع المغربي؛ هذا المجتمع الذي يستند في حياته العامة وفي جُل قوانينه على الإسلام، الذي أعطى حقوقا شرعية كثيرة للمرأة، أهمها تلك التي تتمثل في العدل بين الناس، والذي يُعتبر أكبر من المساواة التي اخترعها الغرب الساعي لنشر ثقافة التوحيد بين الجنسين، والإقرار بالزواج المثلي وغيره، بعدما كان في أواخر القرن الماضي يمنع المرأة من أبسط حقوقها .

إن هؤلاء ومثلهم يسعون لتمييع ثقافة وقيم الشعب المغربي من خلال تطبيق المشروع الغربي، ويُركزون على ربط أمور وقضايا لا علاقة لها بموضوع المساواة أو بما كفله الإسلام من حقوق للمرأة، للقضاء على الدين الإسلامي، فلو كان حقا هدفهم الرئيسي الدفاع عن المرأة وصون كرامتها والحرص على ضمان حقوقها –كما يدعون– لدافعوا عن تلك المرأة التي تتعرض للظلم في قسمة الإرث طبقا لما نص عليه التشريع الرباني و القانون المغربي، وتلك التي تعاني في البوادي من حرمانها في حقها في الصحة والتعليم، وتلك التي تتعرض للضرب والعنف من زوجها، والأخرى التي يتم استغلالها كخادمة في منازل –الطبقات الراقية المثقفة– وغيرها من الأمور التي لا تُعد ولا تُحصى ...

أخيرا وليس تحقيراً، فما يجب أن يعلم به هؤلاء الذين يختزلون حُقوق المرأة في حقها في ''المساواة''، أن ديننا الإسلامي ركز على تكريم المرأة أحسن تكريم ففي الإسلام (النساء شقائق الرجال) ... إضافة لذلك حث على قيام العدل بين الناس والذي يُعتبر أكبر من ''المساواة''. لهذا كله كان على هؤلاء أن يتحدثوا عن تطبيق العدل، وعن الحديث عن مستوى وعي المرأة بدورها في المجتمع وفعاليتها، لا أن يحاولوا الانتصار لمرجعية معينة وإقصاء المرجعيات الأخرى، أو الركوب على هذه القضايا واستغلالها لتنفيذ مشاريع هادفة بالأساس لتفكيك بنية المجتمع والزحف على قيمه وثوابته وتهديد استقراره . وبما أن البعض من المدافعين عن التوصية، أصبح يُخول لنفسه المقارنة بين كبار أصحاب الرسول (ص)، وبين الداعين لتعديل النص الشرعي، فنقول لهم شتان ما بين الاثنين، فالأول اجتهد في تنزيل حكمين جعلهما مشروطين بظرفية معينة، أما الثاني فيطعن في نصوص القرآن، ورحم الله ابن الخطاب وغفر له فإنه لم يكن يدري بأن التعليق الظرفي لحكم شرعي سيأتي زمان ويستغله دعاة المساواة كمبرر لتعديل حكم شرعي واضح، ولا يتطلب أي اجتهاد فقهي .

القضاء المغربي لاحق 13 رجل أمن بتهم التعذيب خلال 2015

الرباط – أ ف ب: كشف تقرير صادر عن وزارة العدل والحريات المغربية، الأربعاء، ملاحقة 13 من قوات الأمن خلال عام 2015 بتهم تتعلق بالتعذيب، وذلك بعد إجراء أكثر من 100 فحص طبي.

وكشف التقرير، الذي قدم خلال مناقشة موازنة هذه الوزارة، أنه في قضايا سوء استغلال السلطة و»تعذيب الأفراد، تمت ملاحقة 9 رجال أمن، وموظف سجن ورجل سلطة (قائد)، واثنين من رجال الدرك».

وبحسب التقرير، استجابت السلطات القضائية إلى 101 طلب إجراء فحص طبي والتحقيق في ادعاءات التعذيب، وأسفرت عن ملاحقة 13 فردا من قوات الأمن.

ووفقا لوزارة العدل ففي «سنة 2014 استجابت السلطات القضائية لـ70 طلبا بإجراء الفحص الطبي، بينما ارتفع هذا العدد إلى 101 طلب خلال 2015». واتخذت وزارة العدل المغربية، بحسب التقرير نفسه، «مقتضيات لمناهضة التعذيب».

وفي السياق ذاته، قامت الوزارة بتتبع ما مجموعه 654 شكوى لسجناء، تسلمتها عن طريق مدراء مؤسسات السجون او من طرف ذوي السجناء أو جمعيات **حقوقية أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وطالبت منظمة العفو الدولية (أمنستي) المغرب في تقرير صادر في أيار/ مايو الماضي ببذل المزيد من الجهد في مجال مكافحة التعذيب، معتبرة أن هذه الممارسة «ما زالت مستمرة» إذ «تستعمل لانتزاع اعترافات بالجرائم او لإسكات الناشطين وسحق الأصوات المعارضة».

وأثار التقرير استياء السلطات المغربية نظرا لتسجيله 171 حالة ادعاء بالتعرض للتعذيب، وهو ما اعتبرته الرباط مبالغا فيه، متهما المنظمة بـ»التحامل وعدم الدقة» بسبب «عدم طلبها المعلومات من السلطات المغربية في أغلب تلك الملفات».

وصادق المغرب في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، بمناسبة احتضانه للمنتدى الدولي لحقوق الإنسان في مراكش، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في انتظار أن ينشئ آلية وطنية خلال عام كحد أقصى بعد التوقيع وفقا للبروتوكول.

http://www.febrayer.com/273961.html

http://www.alquds.co.uk/?p=429995

من أمريكا: الجزائر تغير من المغاربة وتحسدهم

أكدت "الجمعية المغربية-الأمريكية في كاليفورنيا" أن المغرب أرسى بأقاليمه الجنوبية، منذ تحريرها من براثن الاستعمار، قبل 40 سنة خلت، " نموذجا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية توج بتحقيق تقدم مذهل أثار غيرة وحسد خصوم الوحدة الترابية للمملكة".

وأبرز رئيس الجمعية، عبد الإله الهردوزي، في تصريح صحفي، أن "المغرب أطلق، خلال 40 سنة في أقاليمه الجنوبية، عدة مشاريع كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار مقاربة شاملة مستدامة، أدت إلى تحقيق تقدم مذهل أثار غيرة خصوم الوحدة الترابية للمملكة"، بتعبيره.

وأشار الهردوزي إلى أن "هذا الحسد يتجلى في الأعمال الاستفزازية والخطاب العدائي الذي لا تتوانى الجزائر والبوليساريو في توجيهه إلى المملكة، التي تواصل بعزم وبخطى ثابتة مسيرة التنمية في صحرائها"، وشدد على أنه "عوض الإساءة إلى المغرب ولخياراته الاستراتيجية، التي جعلته نموذجا للتنمية بالمنطقة، كان حريا بالجزائر أن تعمل على تسوية مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية".

وأعرب رئيس "الجمعية المغربية-الأمريكية في كاليفورنيا" عن أمله في "رؤية الجزائر تتجاوز هذا الموقف المتصلب، الذي يعيق التنمية والازدهار بمنطقة المغرب الكبير برمتها، ونهج طريق الاندماج المغاربي الذي تتطلع إليه جميع شعوب المنطقة".

وفي تصريح مماثل، أبرز مؤسس الجمعية نفسها، سعيد لخليفي، "المنجزات التي تستحق الثناء، والتي قام بها المغرب على صعيد الأقاليم الجنوبية في مجالي البنيات التحتية الاجتماعية وحقوق الانسان"، وأشار الخليفي، في هذا الصدد، إلى "**تعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في كل من العيون والداخلة من أجل النهوض بحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، في إطار مقاربة شمولية تهم كافة مجالات التنمية"، وأعرب عن ارتياحه لأن "المجتمع الدولي يقر بهذه المكاسب المتعددة، وينوه بعزم المملكة التوصل إلى حل نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، تحت السيادة المغربية".

http://www.hespress.com/orbites/283116.html

الحنوني: مشاريع الدولة مكنت الصحراء من قواعد اقتصادية جهويّة

عمر المرابط*

الخميس 05 نونبر 2015 - 10:31

قال عبد الله الحنوني، عضو **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة أوسرد**، إن "الإنجازات التي ميزت العمل الحقوقي في الأقاليم الجنوبية هي ثمرة الالتزام الجاد للمملكة بالنهوض والحفاظ على حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا".

وأضاف الحنوني، في تصريح صحفي، أن مجال النهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها شهد، خلال السنوات الأخيرة، "قفزة نوعية بالنظر للجهود التي يبذلها المغرب من أجل ترسيخ دولة الحق في المملكة، ولاسيما في أقاليمه الصحراوية التي تحتفي على غرار باقي الأقاليم الأخرى بالذكرى الـ40 للمسيرة الخضراء".

وأضاف أنه "منذ استرجاعه لأقاليمه الصحراوية؛ باشر المغرب تعزيز الحريات العامة، وضمان حق التظاهر وحرية التعبير في إطار القوانين المعمول بها"؛ وفي هذا الإطار ذكر الحنوني، وهو أيضا عضو المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية "كوركاس"، أن "مختلف الإنجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان في أقاليمه الجنوبية تم الاعتراف والإشادة بها من طرف المنظمات الدولية، التي قامت بزيارة للمنطقة، وكذا من طرف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء كريستوفر روس".

واستطرد نفس الفاعل بجهوية الـ CNDH بقوله إن "مسلسل النهوض بحقوق الإنسان قد تم تتويجه بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان للجان جهوية، عبر مختلف جهات المملكة، ومنها اللجنتان الجهويتان لحقوق الإنسان بالعيون بوجدور ، والداخلة – أوسرد كآليات لتتبع ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية".

وبعدما سلط الضوء على أهمية تعزيز ثقافة حقوق الإنسان عبر التكوين والتحسيس ، أشار المتحدث نفسه إلى أن إحداث مثل هذه اللجن من شأنه أن يعطي دفعة قوية للنهوض بحقوق الإنسان. وفي معرض حديثه عن الديناميكية الاقتصادية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية، أشار عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة أوسرد الى أنه منذ سنة 1975 شهدت مدن الصحراء المغربية " ثورة حقيقية" في مجال التقدم والتنمية ، مشيرا إلى أن عددا كبيرا من المشاريع التي تهم كافة القطاعات الحيوية قد أعطيت انطلاقتها وتم الشروع فيها من أجل ضمان ازدهار ورفاهية الساكنة المحلية.

وفي هذا الصدد، أوضح الحنوني أن المشاريع الكبرى التي انخرطت فيها الدولة المغربية منذ 40 عاما قد مكنت الأقاليم الجنوبية من بناء قواعد اقتصادية جهوية متينة ومستدامة بوأتها مكانة تنموية رفيعة ، مضيفا أن الصحراء باتت حاليا ورشا مفتوحا يوفر آفاقا واعدة للتنمية تشمل كافة القطاعات .كما أشار إلى أن هذه الأقاليم أصبحت، على المستوى التنموي، تضاهي باقي جهات المملكة كما تشهد على ذلك الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة المغربية في كافة القطاعات الحيوية التي تعني الحياة اليومية لساكنة هذه الأقاليم. وقال، أيضا، إن "ورش الجهوية المتقدمة سيساهم، لا محالة، في إعطاء دفعة جديدة لديناميكية التنمية التي تشهدها مختلف الاقاليم الصحراوية، وفي تقوية الديمقراطية التشاركية التي تجعل الإنسان في صلب سياسة التنمية".

http://www.hespress.com/regions/283110.html

الخوض في المساواة بالإرث .. هل طال تسييس سير النقاش؟

عبدالرحيم الشرقاوي*

تتواصل ردود الفعل **حول توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الداعية إلى المساواة بين الجنسين. الموضوع تحول من مجرد توصية، من ضمن مجموعة من التوصيات التي تضمنها التقرير، إلى نقاش طرح سجالا واسعا أخذ أبعاد دينية واجتماعية وسياسية، هاته الأخيرة برزت مع توالي بلاغات وبيانات الأحزاب، كان آخرها تقرير المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، المشارك في الائتلاف الحكومي، الذي أبدى موافقته على محتوى التوصية الداعي إلى المساواة بين الجنسين في جميع المجالات بما قي ذلك الإرث بشرط أن يتم ذلك "بالتدرج".

حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سبق وأن دعا، على لسان أمينه العام، إدريس لشكر، إلى المساواة في الإرث بين الجنسين قبل أشهر من تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسارع، من جديد، بعد الإعلان عن توصية المجلس، إلى التأكيد الكامل عن تأييده لمقترح التوصية.

أما حزب العدالة والتنمية فقد اعتبر، في بلاغه له حول توصية المجلس، بأن ذلك "تجاوز لمؤسسة إمارة المؤمنين ولمنطوق الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية لسنة 2003، الذي أكد فيه جلالة الملك أنه، بوصفه أميرا للمؤمنين، لا يمكن أن يُحِّل ما حرم الله أو يحرم ما أحل الله، كما تفتح جدلا عقيما حول مواضيع تنظمها نصوص قرآنية قطعية الثبوت والدلالة كموضوع الإرث".

حزب الأصالة والمعاصرة أشاد بمقترح المساواة في الإرث، مؤكدا على "أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد مؤسسة دستورية لم تمارس إلا الدور المنوط بها، في إطار الالتزام بالمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية ما يستدعي معه نقاشا هادئا لمقترحاته بعيدا عن فرض الوصاية على التفكير المجتمعي من طرف البعض".

أما حزب الاستقلال، حليف "البام" في المعارضة، فأكد على لسان أمينه العام، حميد شباط، أن موقف الحزب "واضح" في ما تعلق بالمساواة في الإرث، معتبرا أن الموضوع محسوم في الأصل بنص قرآني ولا اجتهاد مع وجود نص، مضيفا أن هذه التوصية تأتي خارج اهتمامات المغاربة، بحسب شباط.

يتضح أن جل الأحزاب لم تترك نقاش المساواة في الإرث يمر مرور الكرام أو دون أن تأكد دعمها أو رفضها لتوصية المساواة بين الجنسين. وقد اعتبر بنيونس المرزوقي، أستاذ القانون الدستوري بجامعة محمد الخامس بوجدة، أن الموضوع رغم أنه طرح بصيغة مجردة على شكل توصية، إلا أنه صحي بالنسبة للنقاش العمومي لكن استعماله في أغراض سياسية هو شيء غير مقبول.

المرزوقي لم يستبعد أن دخول الأحزاب على الخط في موضوع الإرث ما هو إلا استباق للحملة الانتخابية، قد يؤدي إلى حجب مواضيع أهم وأكثر حساسية بالنسبة للمواطنين للخوض في نقاش ثانوي، مؤكدا تجاوب نسبة كبيرة من المتابعين مع الطرح الرافض لهذه التوصية، كما أظهر ذلك الاستطلاع الأخير الذي قامت به هسبريس، ما قد يخدم جهة سياسية معينة دون أخرى كما يقع دائما عند إقحام الدين في النقاش، وفق تعبير أستاذ القانون الدستوري بجامعة محمد الخامس بوجدة.

أما علي الشعباني، الباحث في علم الاجتماع، فيرى أن الأحزاب السياسية هي نابعة من هذا المجتمع ويجب أن لا تخلط بين الشأن السياسي والقضايا المجتمعية. فالدين، في نظر الشعباني، يعد أساسيا في المجتمع، وبالتالي "لزم على الأحزاب أن لا تخلط الأمور، فقد يؤدي ذلك إلى فتن"، مضيفا أن المجتمع لم يصل إلى نوع من النضج المعرفي ليواكب مثل هذه المواضيع، لذا وجب على الأحزاب "أن تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار بشكل ذكي وليس بغباء"، وتساءل المتحدث عن جدوى طرح هذا الموضوع في هذا الوقت بالذات، خاصة أن هناك مواضيع أهم من موضوع المساواة في الإرث.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أوصى في تقرير موضوعاتي له حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب" بضرورة تعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل فيما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه، وفي العلاقة مع الأطفال، وكذا في مجال الإرث".

http://www.hespress.com/orbites/283315.html

تغييرات مرتقبة على رأس أكبر المؤسسات العمومية بالمغرب

بشرى الردادي

كشف مصدر مطلع أن تغييرات كبيرة مرتقبة، ستشمل مؤسسات دستورية متعلقة بحقوق الإنسان والحكامة.

وحسب يومية « المساء »، فإن من بين المؤسسات العمومية المهمة التي من المرتقب أن تشملها التغييرات، المكتب الشريف للفوسفاط، ثم الوكالة المغربية للطاقة الشمسية؛ إذ أشارت مصادر « المساء » إلى أن مصطفى التراب، الرئيس المدير العام الحالي للمكتب الشريف للفوسفاط، سيغادر المؤسسة، كما سيعفي الملك، حسب المصادر نفسها، مصطفى الباكوري، المدير العام الحالي للوكالة المغربية للطاقة الشمسية، من مهامه.

وقال مصدر « المساء »، إن مصطفى التراب سيتحمل مسؤولية أكبر في المرحلة المقبلة بعد مغادرة المكتب الشريف للفوسفاط؛ حيث سيعتمد على تجربته الإدارية في إنجاح المخطط الطاقي للمغرب؛ إذ ينتظر أن يخلف مصطفى الباكوري على رأس الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، نظرا لرهان المغرب على إنتاج ثلث استهلاكه الكهربائي فقط من الطاقة الشمسية قبل العام 2030، ثم الوصول بهاته القدرة الإنتاجية إلى 50 بالمئة بعد ذلك، وهي المخططات الكبيرة التي سيعلن عنها قريبا.

ورجحت مصادر « المساء » إعفاء مصطفى الباكوري من إدارة الوكالة المغربية للطاقة، لتقلده مؤخرا رئاسة جهة الدار البيضاء–سطات، الجهة الأكبر في المملكة، وهو الذي يتقلد أيضا منصب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة.

وفي الوقت الذي تسربت أخبار عن تغيير رئيس المكتب الشريف للفوسفاط، لازال الحديث في الكواليس عن الأسماء التي من الممكن أن تشغل المنصب الحساس للمؤسسة، التي حققت أرباحا مهمة في الآونة الأخيرة.

وحسب نفس المصادر، فإن تغييرات جد محتملة من المنتظر أن تشمل كبريات المؤسسات الدستورية والمتعلقة بحقوق الإنسان والحكامة.

وقد حل مسؤولو مؤسسات كبرى بالعيون تزامنا مع زيارة الملك للأقاليم الجنوبية، وتحدثت المصادر عن احتمال تعيين الملك محمد الصبار على رأس مؤسسة الوسيط، بعدما شغل الصبار منصب الأمين العام **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/11/06/808424.html

بريدجي: لهذه الأسباب أشاد الملك بعمل اللجان الحقوقية في الصحراء

توفيق بريدجي

أكد توفيق بريدجي، **رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بكليميم** واد نُون، بما تضمنه الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء بالعيون، الذي أشاد بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واللجان الجهوية واستقلاليتها، بالاضافة لتركيزه على القطع مع الريع وضمان كرامة الساكنة والتي هو جزء محوري من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية..

وقال بريدجي، في لقاء مع "أنفاس بريس"، إن نمط التدبير الجديد المرتبط بالحكامة والمتمثل في الجهوية المتقدمة وميثاق عدم التركيز، يؤسس لحق المشاركة الفعلية في تدبير الشأن العام المحلي والجهوي، وهذا كفيل بإعطاء ديناميات جديدة منتجة للثروة وموفرة لفرص الشغل ومثمنة للكفاءات المحلية.

موضحا أن دور اللجان الجهوية في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها واستقلاليتها وتعاونها مع مختلف الفاعلين تبقى هي الرد المناسب على التقارير غير المضبوطة عن واقع الحقوق في المنطقة.

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/26981-2015-11-08-10-59-19

منتدى الكرامة: توصية مجلس اليازمي بشأن الإرث تمس اختصاصات المؤسسات

عائشة شعنان

بعد الجدل الذي خلفته **توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالمساواة في الإرث بين النساء والرجال، خرج منتدى الكرامة لحقوق الإنسان للتأكيد أن ''وجهة النظر السائدة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ تشكيله لا تعبر بالضرورة عن مطالب الحركة الحقوقية بالمغرب''، كما أنها ''لاتنسجم مع مقتضيات الدستور، لاسيما الفصل 3 منه''.

واعتبر المكتب التنفيذي للمنتدى أن التقرير المنجز من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بـ ''وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب'' فيه ''مس خطير باختصاصات المؤسسات الدستورية التي تعنى بالشأن الديني''.

شاهد أيضا

أبو النعيم يكفر اليازمي ويصفه ب''الزنديق'' لدعوته المساواة في الإرث! »

الكتاني لليوم 24 : المساواة في الإرث مطلب العلمانيين المقلدين للغرب »

وأضاف المصدر نفسه، خفي بلاغ أعقب اجتماعه الأخير، أن التوصية الخاصة بالمساواة في الإرث خلفت ''ردود فعل كنّا في غنى عنها''، وأن من ''شأنها تعميق الهوة بين أطياف المجتمع، الذي سبق له أن أجمع على قانون مدونة الأسرة بعد نقاش مجتمعي دام أكثر من سنة''.

من جهة ثانية، دعا المنتدى إلى ما أسماه بـ''الانخراط الجدي''، و''الفعلي'' للدفاع عن حقوق المرأة، ومنها المرأة السلالية، التي لاتزال محرومة من حقوقها، المتعلقة بالإرث في العديد من مناطق المملكة، وإحقاق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي والتربوي، بناءً على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات كما هي متعارف عليها عالميا وفي نطاق أحكام الدستور.

جمعية السناء النسائية بالجديدة تثمن توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتدعو الحكومة لتطبيق أحكام الدستور

جمعية السناء النسائية بالجديدة تثمن توصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وتدعو الحكومة لتطبيق أحكام الدستور

اطلع مكتب جمعية السناء النسائية بالجديدة على ملخص التقرير الموضوعاتي السادس الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ندوته الصحافية بتاريخ 20 أكتوبر 2015 والذي خصص لوضعية المساواة والمناصفة في المغرب ''صون وإعمال غايات وأهداف الدستور'' وتمحور حول ثلاث مواضيع أساسية حلل من خلالها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوضاع المرأة المغربية وقيم أداء الدولة المغربية لتحسينها ، هاته المحاور هي:

الممارسة الاتفاقية والمفارقة القانونية؛

المساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية؛

السياسات العمومية وآثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن.

أتبعت هاته المحاور بعدة توصيات تنتصر لجزئ من مطالب الحركة النسائية والحقوقية المغربية وتستجيب لتطلعات عموم النساء المغربيات وحقهن في العيش الكريم داخل مجتمع تسوده العدالة والمساواة.

ان جمعية السناء النسائية إذ تثمن ماجاء به تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعلن عن ما يلي:

1- مطالبتها الحكومة المغربية بضرورة التعاطي الايجابي مع هاته التوصيات تطبيقا لاحكام الدستور والتزامات المغرب الدولية في هذا المجال.

2- استنكارها لردود الفعل المتسرعة و''المخدومة'' خصوصا ما تعلق بتوزيع الإرث والتي تستهدف تحريك المخيال العاطفي للشعب المغربي لخدمة أجندات انتخابية محضة وزرع الفتنة والتفرقة بين المواطنين .

3-رفضها أي حجر على العقول وتحكم مسبق في الأفكار وتطالب بإعمال القنوات القانونية للتعاطي مع توصيات المؤسسات الدستورية ومناقشتها في إطار عقلاني هادئ.

دعوتها الحركة النسائية المغربية إلى المزيد من الحيطة والحذر ورص الصفوف من اجل تحقيق مطالبها المشروعة والحيلولة دون التراجع عن مكتسباتها.

مكتب الجمعية

الجديدة في 25/10/2015

http://almarsade.com/?p=249

بهدف حفظ الذاكرة: افتتاح مركز الدراسات الصحراوية

بمبادرة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد الخامس أكدال الرباط **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة والمكتب الشريف للفوسفاط، يعلن غدا الخميس 7 فبراير الجاري، بالعاصمة الرباط، عن افتتاح مركز الدراسات الصحراوية.

ويأتي المركز استجابة لضرورة تشجيع البحث العلمي المتعلق بالصحراء بما يساهم في حفظ الذاكرة وإنجاز أبحاث تطبيقية وتنموية وترسيخ دعائم نقاش علمي رصين وكذا انسجاما مع مقتضيات الدستور الجديد الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافية المغربية المتعددة لاسيما ما تعلق منها بالمكون الحساني.

المركز يرمي إلى إحداث قطب للامتياز يتعلق بالدراسات الصحراوية وإنجاز خبرات لفائدة القطاع العمومي والخاص في مجال التدبير والاقتصاد والاجتماع والبيئة خاصة وإنشاء قاعدة معلومات ومركز توثيقي وسمعي بصري حول الأقاليم الجنوبية توضع رهن إشارة المختصين والمؤسسات العمومية والخاصة.

المركز يهتم بجهات: كلميم- السمارة والعيون – بوجدور – الساقية الحمراء ووادي الذهب – لكويرة مع انفتاحه على المجالات الشبه الصحراوية والصحراوية المجاورة.

أكورا بريس/ خديجة براق

http://preprod.agora.ma/article/10778.do

استنكار للحملة التشهيرية التي تستهدف الدكتور عبد العلي حامي الدين

استنكار للحملة التشهيرية التي تستهدف الدكتور عبد العلي حامي الدين

رام الله – دنيا الوطن

تدارس المكتب التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان خلال اجتماعه العادي بالرباط يوم السبت 31 أكتوبر 2015، مجموعة من القضايا التنظيمية المرتبطة بالإعداد للجمع العام وأخرى حقوقية ذات صلة بأبرز التطورات التي عاشتها بلادنا في الآونة الأخيرة، وبعد مناقشات مستفيضة يعبر المكتب التنفيذي على المواقف التالية:

أولا: على المستوى الدولي

– يتابع منتدى الكرامة لحقوق الإنسان باهتمام بالغ، يوميات الانتفاضة المجيدة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني الأبي، ويشجب كل أشكال الجرائم التي يقوم بها الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويدعو المنتظم الدولي إلى إعمال مقتضيات القانون الدولي لوقف الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وإن المنتدى إذ يحيي انتفاضة الشعب الفلسطيني يؤكد على حقه في مقاومة الاحتلال وتحرير كافة أراضيه، ويطالب جميع الهيئات المدنية والسياسية بالمزيد من الدعم والمساندة بكافة الأشكال للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية للشعب المغربي.

ثانيا: على المستوى الوطني

– بعد اطلاع المكتب التنفيذي للمنتدى على الدراسة المنجزة **من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان** المتعلقة بـ "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"الصادرة بتاريخ 20 أكتوبر 2015، وخاصة التوصية المتعلقة بالمساواة في الإرث بين المرأة والرجل؛ تعبر عن وجهة نظر السائدة في المجلس الوطني منذ تشكيله، ولا تعبر بالضرورة عن مطالب الحركة الحقوقية بالمغرب، كما لا تنسجم مع مقتضيات الدستور ولاسيما الفصل 3 منه، كما تعتبر بأن هذا التقرير فيه مس خطير باختصاصات المؤسسات الدستورية التي تعنى بالشأن الديني.

إن هذه التوصية وما خلفت من ردود فعل كنّا في غنى عنها، من شأنها تعميق الهوة بين أطياف المجتمع، الذي سبق له أن أجمع على قانون مدونة الأسرة بعد نقاش مجتمعي دام أكثر من سنة.

– إن المنتدى وانطلاقاً من مرجعياته الثابتة وإيمانا منه بالمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنات والمواطنين كما ينص عليها الدستور، يدعو إلى الانخراط الجاد والفعلي للدفاع عن حقوق المرأة، ومنه المرأة السلالية التي لازالت محرومة من حقوقها المتعلقة بالإرث في العديد من مناطق المملكة، كما يدعو إلى إحقاق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي والتربوي، بناءً على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات كما هي متعارف عليها عالميا وفي نطاق أحكام الدستور.

– ومن جهة أخرى توقف المكتب التنفيذي عند الحملة الممنهجة التي تستهدف رئيس المنتدى الدكتور عبد العلي حامي الدين، وهي الحملة التي

تقودها جهات معلنة وأخرى خفية جعلت واجهتها المتاجرة بملفات قديمة قال فيها القضاء كلمتها النهائية، بغية المس بسمعة الدكتور حامي الدين ومصداقيته النضالية.

إن منتدى الكرامة إذ يستنكر هذه الحملة التشهيرية التي أصبحت مبتذلة ، يجدد تضامنه مع رئيسه ويحيي نضاله في جميع الواجهات، كما يحذر من التصريحات اللامسؤولة لبعض الأشخاص والتي من شأنها تعريض حياة الدكتور حامي الدين للخطر، ويتشبث بحقه في اللجوء إلى القضاء من أجل التصدي بالحزم اللازم لهذه الادعاءات من أجل وقف هذه المهزلة التي أصبحت أبعادها السياسية مكشوفة للجميع.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/11/06/808424.html

من العيون..تغييرات جديدة في كبرى مؤسسات الدولة...واحتمال تغيير اليزمي والصبار والهيبة وبنزاكور

قالت مصادر ان تغييرات جد محتملة ان تقع في كبريات المؤسسات الدستورية والمتعلقة بحقوق الانسان والحكامة.

واكدت مصادر"سياسي" ان مسؤولي بعض المؤسسات الكبرى سيحلون يوم السبت بالعيون، ومن المحتمل ان يعين الملك محمد الصابر على رأس مؤسسة الوسيط بعدما شغل الصبار منصب الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان وقد يخلف بنزاكور.

في حين قد تشمل التغييرات منصب رئاسة المندوبية السامية لحقوق الانسان التي يوج على رأسها محجوب الهيبة.

كما من المتوقع ان تحدث تغييرات اخرى تخص مؤسسات عمومية مثل رئاسة المجلس الوطني لحقوق الانسان حيث اصبح اليزمي مرشح فوق العادة لشغل منصب حساس، في حين ستتولى امرأة قد تكون السيوري على رأس لجنة الوقاية من التعذيب.

http://www.khabarpress.com/202203-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA.html

حوارٌ في المغرب عن الإرث

حسن طارق

أصدر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في المغرب، وهو مؤسسة وطنية يُنص عليها الدستور المغربي، تقريراً تحت عنوان "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب.. صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، تضمّن، في إحدى توصياته، دعوة إلى تعديل قانون الأسرة، لكي يمنح حقوقاً متساوية للمرأة والرجل في مجال الإرث. ويعد التقرير الأول من نوعه في موضوع المساواة بين الجنسين والمناصفة، وقد تم تقديمه حصيلة تحليلية، بعد عشر سنوات من إصلاح قانون الأسرة وأربع سنوات على تبني الدستور الجديد، وعشرين سنة بعد تبني المجتمع الدولي لإعلان ومنهاج عمل مؤتمر بكين في عام 1995، والذي اعتبر أن "المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث تُساهم في رفع هشاشة الفتيات والنساء وفقرهن"، وأوصى التقرير بتعديل قانون الأسرة "بشكلٍ يمنح للمرأة حقوقاً مُتساوية مع الرّجل في مجال الإرث، وفقاً للفصل 19 من الدستور، والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة".

انتصر فاعلون، في البداية، فور صدور التوصية، لواحدٍ من رَأيَيْنِ حاسمين، إما دفاعاً عن إعادة النظر في منظومة الإرث، أو تعبيراً عن رفضٍ قاطعٍ لأي مسٍ بقاعدةٍ شرعية، ورد بشأنها نصٌ قرآنيٌ واضح الدلالة. وانطلق الرأي الأول من موقع الدفاع المبدئي عن فكرة المساواة، بمعناها الكوني وخلفيتها الحُقوقية والإنسانية، فيما صدر الثاني من موقع الدفاع عن الهوية وثوابتها الدينية.

وهنا، فإن الأمر تعلق بالأساس، في حالة المدافعين، بجمعيات حقوقية ونسائية ومدنية مؤمنة بالمساواة بين الرجل والمرأة. وفي حالة الرّافضين، بتنظيماتٍ ذات مرجعيةٍ إسلامية وطبيعة دعويةٍ، أو ذات نظرةٍ مُحافظة، تحرص على مقاربة مسألة الحقوق ضمن إطار الهوية. لكن، مع تطور النقاش، اتضح أن مُتدخلين كثيرين في الموضوع تجاوزوا خُطاطة إعلان المواقف الفورية تجاه توصية مُراجعة الإرث، إذ لوحظ ما يمكن تسميته تبادل الحُجج النّمطية، إذ استند مُدافعون عن التوصية، وهم المحسوبون نظرياً على جبهة الحداثيين، في بناء مواقفهم على اجتهاداتٍ فقهيةٍ، لم يقف أمامها وجود نُصوصٍ قطعية. وفي المقابل، استند الرّافضون، وهم المحسوبون نظرياً على جبهة المحافظة أو حتى الأصولية، على مُقتضياتٍ وفُصول من الدستور الوضعي.

وبعيداً عن منطقي الرّفض والدّفاع، فإن بعض الخطابات حاولت التمييز بين الموقف المبدئي تجاه مبدأ المساواة وموقفٍ سياسيٍ يُعلن اختلافه الواضح مع توقيت إخراج المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب هذه التوصية المثيرة للجدل، كما هو الحال، مثلاً، بالنسبة لحزب التّقدم والاشتراكية، وريث التنظيم الشيوعي الأول في المملكة، أو بالنسبة لباحثين قدموا مُؤشراتٍ عديدة حول فرضية الاستعمال السياسي لمعارك ذات طبيعة هوياتية.

مرةً أخرى، يُعيد هذا النقاش التفكير في الطبيعة التوافقية للدستور المغربي نفسه، والتي من شأنها أن تغذّي التوتر القيمي والمعياري الذي ينتجه هذا النص، وينعكس على تجاذبات القراءة التأويلية، الموزعة بين الديني والهوياتي والخصوصي من جهة، والكوني والحقوقي من جهة أخرى. وهي تجاذبات تبدو بعض مقتضيات الدستور قابلة لها، مثل حالة الفصل 19 من الدستور المغربي الذي يجعل تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات مشروطاً بنطاق ثوابت المملكة، أو حالة الالتزام الوارد في التصدير بجعل الاتفاقيات الدولية تسمو على التشريعات الوطنية. لكن، في نطاق هوية المغرب الراسخة.

لا بد أن ينتبه المتتبع لدينامية الحوار العمومي التي أنتجها التقرير الموضوعاتي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى خطاباتٍ حادةٍ في توصيفها لمعدي التقرير، والجهة التي أشرفت على صياغته، وتكادُ تقترب في نبرتها من دعوات التّكفير. لكن، من المهم كذلك أن نُلاحظ تقدماً في التدبير الجماعي للقضايا المجتمعية الأكثر حساسية، إذا استحضرنا، مثلاً، مُناخ التّقاطب الحاد الذي هيمن على الحقل السياسي والإعلامي، بل وعلى الشارع المغربي، بمناسبة مُناقشة البرنامج الأفقي الذي كانت قد أعدته حكومة التناوب (1998)، وعُرف بخُطة إدماج المرأة في التنمية.

http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/11/5/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB

تغييرات ستطال أمانة المجلس الوطني لحقوق الانسان وربيعة الناصري تحل محل الصبار

كشفت مصادر مطلعة لموقع برلمان.كوم أن الملك محمد السادس سيعين غدا ربيعة الناصري امينة عامة للمجلس الوطني لحقوق بدل محمد الصبار الامين العام الحالي، الذي اشارت العديد من المصادر أنه سيعوض عبد العزيز بنزاكور في وسيط المملكة.

ويتواجد العديد من الشخصيات العمومية ورؤساء المؤسسات والمقاولات العمومية في مدينة العيون التي ستشهد غدا العديد من التغييرات التي ستطال عددا كبيرا من هذه المؤسسات وهيئات الحكامة.

تجدر الإشارة الى أن ربيعة الناصري هي من صاغ التقرير الاخير حول المساواة بين المرأة والرجل واثارت جدلا كبيرا بعد دعوتها للمساواة في الارث، ربيعة الناصري الاستاذة الجامعية هي ايضا ارملة الراحل التهامي الخياري مؤسس حزب جبهة القوى الديمقراطية.

http://www.seekpress.com/article-64766.htm

http://www.barlamane.com/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88/

اتحاد الناشرين المغاربة ينظم تظاهرة "الدخول الأدبي بالمغرب"

بشراكة مع وزارة الثقافة، **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** وسفارة فرنسا بالمغرب اتحاد الناشرين المغاربة ينظم الدورة الأولى من تظاهرة "الدخول الأدبي بالمغرب"

محمد الصغير الجبلي

ينظم اتحاد الناشرين المغاربة الدورة الأولى من تظاهرة "الدخول الأدبي بالمغرب"، وذلك بشراكة مع وزارة الثقافة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وسفارة فرنسا بالمغرب.

التظاهرة التي تنتظم في شكل أبواب مفتوحة أمام الجمهور العريض، وفي أكثر من 25 مدينة مغربية، تتيح فرصة اللقاء المباشر بالكتب، تصفحها وأفضل من ذلك كله، قراءتها.

وانطلاقا من الوعي بإشكالية ضعف الإقبال العام على القراءة واقتناء الكتاب، يتأسس طموح الجهة المنظمة إلى إدماج الكتاب في قلب المشهد الثقافي الوطني الغني بتعدد وتنوع روافده الثقافية، وذلك في أفق المساهمة في نسج علاقة وجدانية وفكرية بين المتلقي والكتاب، والسعي إلى تحويل مكتبات البيع إلى فضاءات نشيطة يحج إليها الجمهور العريض بمختلف فئاته العمرية والمهنية، حتى لا تظل مقتصرة على النخبة المثقفة مثلما هو الحال الراهن.

وفي إطار هذه التظاهرة، يصدر اتحاد الناشرين المغاربة دليلا يوفر جملة من المعطيات الخاصة بالإصدارات الجديدة والتي يبلغ عددها 170 عنوانا، وأيضا بمكتبات القراءة ومكتبات البيع، بما فيها تلك التي تتبع لوزارة الثقافة (22 مكتبة)، وللمجلس الوطني لحقوق الإنسان (في 13 لجنة من لجان المجلس الجهوية)، بالإضافة إلى تلك التي تتبع لسفارة فرنسا بالمغرب (12 معهدا فرنسيا)، حيث سيجري تنظيم الأبواب المفتوحة بمشاركة عدد من الكتاب.

ومن أهداف اتحاد الناشرين المغاربة عبر هذه التظاهرة، هو تحسيس المسؤولين السياسيين، أصحاب القرار في المجال، أولياء الأمور، الفاعلين الجمعويين، القطاع الخاص، وسائل الإعلام...

وسعيا إلى المساهمة الجادة والفعلية في أي مشروع شامل للإصلاح، فإننا نؤمن بأن الكتاب، بما هو مادة ثمينة لما تعكسه من الثراء الثقافي لبلدنا، هو من جهة أخرى تراث يتعين الحفاظ عليه والنهوض بشأنه، الأمر الذي يجعل من دعمه حاجة وواجبا وطنيا وإنسانيا.

فلنساهم جميعا في إعادة الاعتبار للكتاب، وتكريم مؤلفيه، حتى يأخذ موقعه في ثقافتنا، ويؤدي دوره في تنشئتنا، فيحوز بالتالي مكانته في وجداننا.

http://www.annachraalikhbaria.com/2015/11/blog-post_8.html

مشروع قانون في المغرب يلغي جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما فيها الإرث يثير جدلا واسعا

بين مؤيد ومعارض، تفاعل المغاربة بمختلف انتماءاتهم السياسية والمجتمعية مع صدور **توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، التي طالبت بضرورة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما فيها قضية الإرث.

المحامي والحقوقي المغربي مصطفى المانوزي اختار أن يعبر عن رأيه المناصر للمساواة في الإرث بطريقة أكثر فعالية، إذ أقدم على توثيق وصية تكفل تقسيم تركته على أبنائه وزوجته وبناته بالتساوي.

المانوزي، وفي حديث مع برنامج ''عين على الديمقراطية''، الذي تبثه قناة ''الحرة'' الأمريكية أكد أن مبادرته تأتي كرد ملموس على توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي تطالب بالمساواة التامة بين النساء والرجال فيما يخص الإرث.

ويقول المانوزي إنه طلب من عدلين قضائيين تحرير ''صدقة عمرية'' (عقد ملكية في القانون المغربي) ''لفائدة أبنائي وبناتي وزوجتي ووالدتي على قدم المساواة''.

وأكد الحقوقي المغربي أنه يريد من هذه المبادرة أن ''تكون قدوة لمحيطه وتمرينا على الإنصاف والعدالة النسبية''.

وكان تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد حمل العديد من التوصيات أبرزها إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة التميز، والعمل على تعميم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

واعتبر تقرير المجلس أن المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث، تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء، وتتعارض مع مقتضيات الدستور المغربي الجديد، الذي يؤكد بشكل واضح على ''ضرورة تحقيق مبدأ المناصفة بين المرأة والرجل''.

http://www.watanserb.com/2015/11/05/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%84%D8%BA%D9%8A-%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1/

بريديجي: حقوق الإنسان تعرف "تطورا ملموسا" بجهة كلميم

توفيق بريديجي

قال **رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بكلميم** واد نون توفيق بريديجي، إن أدوار حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالجهة عرفا "تطورا ملموسا" خلال السنوات الأخيرة، مؤكدا أن تفاعل المواطنين مع عمل اللجنة تعزز بشكل ملحوظ.

وأوضح بريديجي وهو أيضا عضو بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن اللجنة سعت في السنوات الأربع الماضية إلى توسيع مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها لتشمل كافة أجيال حقوق الإنسان، مؤكدا انه بالإضافة الى العمل المتواصل حول الحقوق المدنية والسياسية هناك اهتمام متزايد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، سواء من خلال التفاعل السريع مع شكايات المواطنين أو عبر إعداد تقارير حقوقية منتظمة وتنظيم أوراش ولقاءات وندوات صحبة شركاء وباحثين وفاعلين مدنيين.

وأضاف المسؤول الحقوقي أن عمل اللجنة في مجال الحماية شمل رصد ومواكبة الحركات الاحتجاجية وزيارة المؤسسات الاستشفائية، ومتابعة المحاكمات، والوساطة، وتلقي الشكايات، مشيرا إلى تلقي اللجنة الجهوية ل 455 شكاية، في غضون أربع سنوات (2012-2015) تهم مواضيع مختلفة منها ممارسة الحق النقابي، والتظلمات الإدارية، والشطط في استعمال السلطة، وإعداد بحوث موضوعاتية في قضايا هامة كوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة وموضوع الألغام الأرضية وغيرها...

وأبرز أن عدد استقبالات المواطنين بمقر اللجنة بلغ 1654 استقبالا خلال الفترة ذاتها، فيما وصلت الاتصالات الهاتفية الواردة على اللجنة منذ سنة 2012 إلى اليوم 27 ألفا و830 اتصالا ترتبط، أساسا، بطلبات استفسار أو استشارة أو تتبع لقضايا منها ملفات جبر الضرر الفردي أو الجماعي المتعلق بضحايا انتهاكات الماضي (نظرا لكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو المكلف بتنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة بشأن تلك الملفات).

وفي مجال النهوض بحقوق الإنسان، تعكف اللجنة، وفقا للسيد بريديجي، على عقد لقاءات تواصلية مع منسقي الأندية التربوية بالجهة ومع أطر وتلاميذ المؤسسات التربوية، وكذا تنظيم دورات تكوينية، وموائد مستديرة، وندوات، ومعارض وقوافل، وأيام دراسية، وإبرام اتفاقيات شراكة مع مؤسسات مختلفة تروم تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالجهة.

وفي هذا الإطار، قال عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن عدد الأنشطة التي نظمتها اللجنة بلغ، خلال سنوات 2012-2015، 155 نشاطا، من أبرزها تنظيم ندوة وطنية حول النقوش الصخرية بكلميم والتي يدخل تنظيمها في إطار المجهودات المبذولة لحفظ الذاكرة، وكذا المشاركة في دورات موسم طانطان، معتبرا أن المشاركة في هذا الموسم تعد "شكلا من أشكال حماية الحقوق الثقافية، خاصة وأن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو) تدرج الموسم ضمن التراث اللامادي للإنسانية".

وأشار، في سياق ذي صلة، إلى اهتمام اللجنة بترصيد وتثمين التنوع اللغوي والثقافي الذي يميز جهة كلميم نظرا لامتزاج ألسنة وثقافات سكانها (الحسانية والأمازيغية والإفريقية والعربية..)، والإسهام بتعاون مع المراكز والمؤسسات الأكاديمية المعنية والباحثين في طبع أطروحات دكتوراه وبحوث تتعلق بتاريخ المنطقة وذاكرتها وتنظيم ملتقيات علمية حولها.

وبخصوص عمل اللجنة وعلاقتها مع باقي مؤسسات وإدارات الدولة، سجل السيد بريديجي بارتياح تطور تفاعل الإدارات مع مراسلات اللجنة الجهوية بخصوص الشكايات، حيث ارتفعت نسبة هذا التفاعل من 7,14 في المائة سنة 2012 إلى 68,75 في المائة سنة 2014، و50 في المائة إلى غاية منتصف السنة الجارية.

http://newssahara.com/news/15314

حوارٌ في الإرث

إحاطة - أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وهو مؤسسة وطنية ينُص عليها الدستور المغربي، تقريراً تحت عنوان "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب.. صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، تضمّن، في إحدى توصياته، دعوة إلى تعديل قانون الأسرة، لكي يمنح حقوقاً متساوية للمرأة والرجل في مجال الإرث. ويعد التقرير الأول من نوعه في موضوع المساواة بين الجنسين والمناصفة، وقد تم تقديمه بإعتباره حصيلة تحليلية، تأتي بعد عشر سنوات من إصلاح قانون الأسرة وأربع سنوات على تبني الدستور الجديد، وعشرين سنة بعد تبني المجتمع الدولي لإعلان ومنهاج عمل مؤتمر بكين في عام 1995.

التقرير اعتبر أن "المقتضيات القانونية غير المُتكافئة المنظمة للإرث تُساهم في رفع هشاشة الفتيات والنساء وفقرهن"،وهو ما جعلهُ يوصي بتعديل قانون الأسرة "بشكلٍ يمنح للمرأة حقوقاً مُتساوية مع الرّجل في مجال الإرث، وفقاً للفصل 19 من الدستور، والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة".

جزءٌ من الفاعلين، في البداية ، إنتصروا فور صدور التوصية، لواحدٍ من رَأيَيْنِ حاسمين، إما دفاعاً عن إعادة النظر في منظومة الإرث ، أو تعبيراً عن رفضٍ قاطعٍ لأي مسٍ بقاعدةٍ شرعية ورد بشأنها نصّ قرآنيّ واضح الدلالة .

انطلق الرأي الأول من موقع الدفاع المبدئي عن فكرة المساواة، بمعناها الكوني وخلفيتها الحُقوقية والإنسانية، فيما صدر الثاني من موقع الدفاع عن الهوية وثوابتها الدينية.

وهنا، فإن الأمر تعلق بالأساس، في حالة المُدافعين، بجمعيات حقوقية ونسائية ومدنية مؤمنة بالمساواة بين الرجل والمرأة. وفي حالة الرّافضين، بتنظيماتٍ ذات مرجعيةٍ إسلامية وطبيعة دعويةٍ، أو ذات نظرةٍ مُحافظة، تحرص على مقاربة مسألة الحقوق ضمن إطار الهوية. لكن، مع تطور النقاش، اتضح أن مُتدخلين كثيرين في الموضوع تجاوزوا خُطاطة إعلان المواقف الفورية تجاه توصية مُراجعة الإرث، إذ لوحظ ما يمكن تسميته تبادل الحُجج النّمطية، إذ استند مُدافعون عن التوصية، وهم المحسوبون نظرياً على جبهة الحداثيين، في بناء مواقفهم على اجتهاداتٍ فقهيةٍ، لم يقف أمامها وجود نُصوصٍ قطعية. وفي المقابل، استند الرّافضون، وهم المحسوبون نظرياً على جبهة المحافظة أو حتى

الأصولية، على مُقتضياتٍ وفُصول من الدستور الوضعي.

وبعيداً عن منطقي الرّفض والدّفاع، فإن بعض الخطابات حاولت التمييز بين الموقف المبدئي تجاه مبدأ المساواة وموقفٍ سياسيٍ يُعلن اختلافه الواضح مع توقيت إخراج المجلس الوطني لحقوق الإنسان هذه التوصية المُثيرة للجدل، كما هو الحال، مثلاً، بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية، وريث التنظيم الشيوعي الأول في المملكة، أو بالنسبة لباحثين قدموا مُؤشراتٍ عديدة حول فرضية الاستعمال السياسي لمعارك ذات طبيعة هوياتية.

مرةً أخرى، يُعيد هذا النقاش التفكير في الطبيعة التوافقية للدستور المغربي نفسه، والتي من شأنها أن تغذّي التوتر القيمي والمعياري الذي ينتجه هذا النص، وينعكس على تجاذبات القراءة التأويلية، المُوزعة بين الديني والهوياتي والخصوصي من جهة، والكوني والحقوقي من جهة أخرى. وهي تجاذبات تبدو بعض مقتضيات الدستور قابلة لها، مثل حالة الفصل 19 من الدستور الذي يجعل تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات مشروطاً بنطاق ثوابت المملكة، أو حالة الالتزام الوارد في التصدير بجعل الاتفاقيات الدولية تسمو على التشريعات الوطنية. لكن، في نطاق هوية المغرب الراسخة.

عموماً، لا بد أن ينتبه المُتتبع لدينامية الحوار العمومي التي أنتجها التقرير الموضوعاتي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى خطابات حادةٍ في توصيفها لمُعدي التقرير، والجهة التي أشرفت على صياغته، وتكادُ تقترب في نبرتها من دعوات التّكفير. لكن، من المُهم كذلك أن نُلاحظ تقدماً في التدبير الجماعي للقضايا المُجتمعية الأكثر حساسية، إذا استحضرنا، مثلاً، مُناخ التّقاطب الحاد الذي هيمن على الحقل السياسي والإعلامي، بل وعلى الشارع المغربي، بمناسبة مُناقشة البرنامج الأفقي الذي كانت قد أعدته حكومة التناوب (1998)، وعُرف بخُطة إدماج المرأة في التنمية.

http://ihata.ma/?post_type=alraay&p=21346

الرباط:جمعية الشباب لأجل الشباب تصدر بيانا بخصوص موقفها من المناصفة والإرث

عن جمعية الشباب لأجل الشباب– الرباط

تفاعلا مع ما يروج حاليا حول المنصفة والارث، خرجت جمعية الشباب لأجل الشباب عن صمتها من خلال بيان أوضحت فيه موقفها مما يتداول بشكل صريح. حيث عبرت عن اهتمامها الكبير بقضايا المساواة والحد من التمييز خصوصا المبني على النوع الاجتماعي، وتعتبر أن التقرير الموضوعاتي " وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور" **والصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان** كمؤسسة دستورية تعنى إعمال وحماية حقوق الإنسان بالمغرب وفق مبادئ باريس، خطوة متقدمة تحث مختلف مؤسسات الدولة المغربية على الوفاء بالتزاماتها الكونية سيما المتعلقة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء.

كما اعتبر التقرير الموضوعاتي مبادرة حقوقية تدق ناقوس الخطر حول التماطل الذي يكتنف إعمال مقتضيات دستور 2011 المرتبطة بالمساواة واحترم كرامة النساء المغربيات. كما اعتبرت الجمعية هذا التقرير الموضوعاتي صورة واضحة حول التراجعات الخطيرة التي تعرفها السياسات العمومية المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء.

وفي نهاية البيان اعتبرت جمعية الشباب لأجل الشباب التقرير الموضوعاتي " وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور" أرضية حقيقية للحوار العمومي المتعدد المشارب من أجل حث الحكومة المغربية الحالية على تدارك النقائص المسجلة على مستوى الوفاء بالتزاماتها المعلن عنها بالتصريح الحكومي والمتعلقة بتحسين وضعية النساء بالمغرب. اذ تسجل الحاجة الماسة اليوم إلى هذا الحوار العمومي المتعدد المشارب بعيدا عن التحريف والاستثمار الضيق لنتائج التقرير الموضوعاتي في محاولات لاستمالة المشاعر والقفز على توصيات التقرير الداعمة لبناء مجتمع مغربي حداثي وديمقراطي يتسع للجميع.

http://scoud.ma/news2451.html

خاص:صاحبة فكرة المساواة في الإرث أمينة عامة للمجلس الوطني للحقوق الإنسان

كمال قروع

أكدت مصادر متطابقة ل"لكم24"، أن ربيعة الناصري، هي من صاغت تقرير المساواة في الإرث بين الرجل والمراة، والذي تبناه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعلاقة بالمجلس هذا، فقد تداولت أخبار مفادها ان الناصري مرشحة بقوة لخلافة محمد الصبار، كأمينة عامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

هذا، ويرتقب ان يعين محمد الصبار على رأس مؤسسة أخرى، تشير كل التكهنات أن الأمر يتعلق بمؤسسة الوسيط، بدلا لعبد العزيز بنزاكور.

حري بالذكر أن ربيعة الناصري، هي ارملة الراحل التهامي الخياري مؤسس حزب جبهة القوى الديمقراطي.

http://www.lakom24.com/11342.html

علماء : الإسلام وضع نهاية لما تتعرض له المرأة من ظلم وامتهان

عماد عنان

في تحد واضح لأحكام الشريعة الإسلامية أصدر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالمملكة المغربية، توصية طالب فيها بضرورة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما فيها قضية الإرث، وضرورة مساواة الرجل والمرأة في كل شيء دون تفضيل لأحدهما على الأخر، على حد قوله، وهو ما أثار الكثير من الجدل بين علماء الأمة ودعاتها، معتبرين ذلك انحراف واضح عن الشريعة، ومطالبين القائمين على أمور المملكة عدم الالتفات لمثل هذه المؤامرات التي تستهدف أحكام الإسلام والنيل منها، في محاولة لإضفاء شرعية العلمنة باسم الحريات والحقوق.

بداية أشار الشيخ حسين رضوان، من علماء مصر، أن ميراث المرأة في الإسلام مشروع بصورة تحفظ للمرأة كرامتها وللرجل قوامه، مؤكدا أن الإسلام قد وضع نهاية لما كانت تتعرض له المرأة من ظلم وامتهان في الجاهلية قبل الإسلام، حيث كانوا يمنعون النساء من الإرث ويجعلونه للرجال خاصة، كما جاء في قوله تعالى: } لِلرِجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً { [النساء: 7]، ثم بيَّن نصيبَ كلِّ وارث من الرجال والنساء في آيات المواريث، }يوصيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَآؤُكُمْ وَأَبنَاؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيما حَكِيماً (11) وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم مِّن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوَاْ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ (12) { (النساء: 11-12).

من جانبه علق الداعية الإسلامي الشيخ عمر عبدالعزيز على الحكمة من جعل نصيب الرجل من الميراث أكثر من نصيب المرأة، بأن هناك أسباب كثيرة واضحة لهذا التفضيل لا يختلف عليها عاقل، فمنها أن الرجل هو المكلف شرعا بدفع المهر للمرأة، فإذا ورث أخوان ذكر وأنثى أباهما فإن الذكر يأخذ ضعف نصيب الأنثى، فإذا تزوجا دفع الابن ما ورث لزوجته مهرا وأخذت البنت من زوجها مهرا مع الاحتفاظ بنصيبها من تركة أبيها، وهكذا، فالرجل هو المكلف بسكن المرأة وبالنفقة عليها و على عيالها ولو كانت من أغنى الناس، كما أن على الرجل من التكاليف المالية تجاه المجتمع والمصالح العامة ما ليس على المرأة.

وأضاف عبدالعزيز أن في كثر من الأحيان نجد أن نصيب المرأة من التركة أكثر من نصيب الرجل في حال عدم كونهما أشقاء مما يبين طبيعة الدور الملقى على الرجل تجاه شقيقته والذي يفسر لماذا تم تفضيله في الميراث، مشيرا أن المسلم يرضى ويقنع بحكم الله تعالى، فهم الحكمة من ورائه أو لم يفهمها، فلا يكمل إيمانه إلا بذلك، كما قال تعالى:} وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ{ {الأحزاب: 36}. وقال تعالى: } فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا{ {النساء: 65}.

http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=11317

منتدى الكرامة: توصية مجلس اليازمي بشأن الإرث تمس اختصاصات المؤسسات

بعد الجدل الذي خلفته توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالمساواة في الإرث بين النساء والرجال، خرج منتدى الكرامة لحقوق الإنسان للتأكيد أن ''وجهة النظر السائدة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ تشكيله لا تعبر بالضرورة عن مطالب الحركة الحقوقية بالمغرب''، كما أنها ''لاتنسجم مع مقتضيات الدستور، لاسيما الفصل 3 منه''.

واعتبر المكتب التنفيذي للمنتدى أن التقرير المنجز من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بـ ''وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب'' فيه ''مس خطير باختصاصات المؤسسات الدستورية التي تعنى بالشأن الديني''.

شاهد أيضا

أبو النعيم يكفر اليازمي ويصفه ب''الزنديق'' لدعوته المساواة في الإرث! »

الكتاني لليوم 24 : المساواة في الإرث مطلب العلمانيين المقلدين للغرب »

وأضاف المصدر نفسه، خفي بلاغ أعقب اجتماعه الأخير، أن التوصية الخاصة بالمساواة في الإرث خلفت ''ردود فعل كنّا في غنى عنها''، وأن من ''شأنها تعميق الهوة بين أطياف المجتمع، الذي سبق له أن أجمع على قانون مدونة الأسرة بعد نقاش مجتمعي دام أكثر من سنة''.

من جهة ثانية، دعا المنتدى إلى ما أسماه بـ''الانخراط الجدي''، و''الفعلي'' للدفاع عن حقوق المرأة، ومنها المرأة السلالية، التي لاتزال محرومة من حقوقها، المتعلقة بالإرث في العديد من مناطق المملكة، وإحقاق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي والتربوي، بناءً على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات كما هي متعارف عليها عالميا وفي نطاق أحكام الدستور.

http://hetpress.com/14706.html

شروع قانون في المغرب يلغي جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما فيها الإرث يثير جدلا واسعا

بين مؤيد ومعارض، تفاعل المغاربة بمختلف انتماءاتهم السياسية والمجتمعية مع صدور توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي طالبت بضرورة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما فيها قضية الإرث.

المحامي والحقوقي المغربي مصطفى المانوزي اختار أن يعبر عن رأيه المناصر للمساواة في الإرث بطريقة أكثر فعالية، إذ أقدم على توثيق وصية تكفل تقسيم تركته على أبنائه وزوجته وبناته بالتساوي.

المانوزي، وفي حديث مع برنامج ''عين على الديمقراطية''، الذي تبثه قناة ''الحرة'' الأمريكية أكد أن مبادرته تأتي كرد ملموس على توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي تطالب بالمساواة التامة بين النساء والرجال فيما يخص الإرث.

ويقول المانوزي إنه طلب من عدلين قضائيين تحرير ''صدقة عمرية'' (عقد ملكية في القانون المغربي) ''لفائدة أبنائي وبناتي وزوجتي ووالدتي على قدم المساواة''.

وأكد الحقوقي المغربي أنه يريد من هذه المبادرة أن ''تكون قدوة لمحيطه وتمرينا على الإنصاف والعدالة النسبية''.

وكان **تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان** قد حمل العديد من التوصيات أبرزها إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة التمييز، والعمل على تعميم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

واعتبر تقرير المجلس أن المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث، تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء، وتتعارض مع مقتضيات الدستور المغربي الجديد، الذي يؤكد بشكل واضح على ''ضرورة تحقيق مبدأ المناصفة بين المرأة والرجل''.

http://www.7n27.com/world/syria/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%84%D8%BA%D9%8A-%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A3-64883.html

Discours royal à l'occasion du 40e anniversaire de la Marche Verte

Cher peuple,
Le Maroc, en mettant en application la régionalisation avancée, ne fait que conforter sa crédibilité et réaffirmer le respect de ses engagements.
Comme je l'ai dit dans mon discours devant le parlement, la légitimité démocratique et populaire qu'ils ont acquise fait des élus les représentants authentiques des populations des provinces du Sud, tant au niveau des institutions nationales que dans leurs rapports avec la communauté internationale.
Pour illustrer Notre volonté de donner la primauté aux provinces du Sud dans le processus d'application de la régionalisation avancée, il est prévu de mettre au point des contrats-programmes entre l'Etat et les Régions, où seront définies les obligations de chaque partie pour la réalisation des projets de développement.
Nous appelons donc le gouvernement à activer la mise en œuvre des dispositions juridiques relatives au transfert des compétences du centre vers ces Régions, et à soutenir celles-ci en leur affectant les compétences humaines et les ressources matérielles nécessaires, dans la perspective de la généralisation de cette expérience parmi les autres régions du Royaume.
Il convient aussi d'accélérer l'élaboration d'une véritable charte de déconcentration administrative, qui confère aux services régionaux les prérogatives nécessaires pour assurer la gestion des affaires des régions au niveau local.
A cet égard, Nous tenons à souligner la nécessité d'impliquer les populations, en assurant des espaces et des mécanismes permanents pour le dialogue et la concertation, permettant à celles-ci de s'approprier les programmes et de s'investir dans leur réalisation.
Ainsi, nous mettons les habitants de nos provinces du Sud et leurs représentants devant leurs responsabilités, maintenant que nous leur avons assuré les mécanismes institutionnels et de développement pour gérer leurs affaires et répondre à leurs besoins.

Cher peuple,
Lorsque le Maroc fait une promesse, il la tient par l'acte et la parole. Il ne s'engage que sur ce qu'il peut honorer.
Aussi, Nous adressons un message au monde : Nous ne brandissons pas de slogans creux, pas plus que nous ne vendons d'illusions comme le font les autres. En revanche, nous souscrivons des engagements et nous les respectons et veillons à leur concrétisation sur le terrain.
- Le Maroc a promis d'appliquer la régionalisation avancée. Aujourd'hui, c'est une réalité tangible, avec ses institutions et leurs attributions respectives.
- Le Maroc a promis la démocratie et s'est engagé à mettre les habitants de ses provinces du sud en capacité de gérer leurs affaires locales. Aujourd'hui, cette population choisit ses représentants et participe aux institutions locales en toute liberté et en toute responsabilité.
- Le Maroc a également promis un modèle de développement propre à ses provinces du Sud. Aujourd'hui, Nous en avons lancé les chantiers structurants et les projets générateurs de richesse et d'emplois. - Le Maroc s'est engagé à garantir la sécurité et la stabilité. Le Sahara marocain est aujourd'hui l'une des zones les plus sûres dans la région du Sahel et du Sahara.
- Le Maroc s'engage aujourd'hui à faire du Sahara marocain un centre d'échanges et un axe de communication avec les pays africains subsahariens et à mettre en place les infrastructures nécessaires à cet effet. Encore une fois, notre pays va honorer ses engagements, au grand désespoir des ennemis.
En revanche, les populations de Tindouf, en Algérie, continuent à endurer les affres de la pauvreté, de la désolation et de la privation et à pâtir de la violation systématique de leurs droits fondamentaux. Ceci incite à s'interroger légitimement :
- Où sont passées les centaines de millions d'euros accordées sous forme d'aides humanitaires, lesquelles dépassent les 60 millions d'euros par an, sans compter les milliards affectés à l'armement et au soutien de la machine de propagande et de répression utilisée par les séparatistes ?.
- Comment expliquer la richesse insolente des leaders du séparatisme, qui possèdent des biens immobiliers et disposent de comptes et de fonds en banque, en Europe et en Amérique latine ?.
- Pourquoi l'Algérie n'a rien fait pour améliorer les conditions de vie des habitants des camps de Tindouf estimés tout au plus à 40 mille individus, soit l'équivalent de la population d'un quartier de taille moyenne dans la capitale Alger ?
Cela veut dire qu'en quarante ans, elle n'a pas pu ou n'a pas voulu doter ces populations de quelque 6000 logements pour préserver leur dignité, soit une moyenne annuelle de 150 unités de logement.
Pourquoi l'Algérie, qui a dépensé des milliards dans sa croisade militaire et diplomatique contre le Maroc, accepte-t-elle de laisser la population de Tindouf vivre cette situation dramatique et inhumaine ?
L'Histoire jugera ceux qui ont réduit les enfants libres et dignes du Sahara à l'état de quémandeurs d'aides humanitaires.
Elle retiendra aussi à leur sujet qu'ils ont exploité le drame d'un groupe parmi les femmes et les enfants du Sahara en faisant d'eux un butin de guerre, un fonds de commerce illégitime et un moyen de lutte diplomatique.
Je tiens à poser aux habitants des camps de Tindouf cette question: Etes-vous satisfaits des conditions dramatiques dans lesquelles vous vivez ? Les mères acceptent-elles le désespoir et la frustration de leurs enfants qui buttent sur un horizon bouché ?
Je récuse cette situation inhumaine qui vous est imposée. Mais si vous vous en accommodez, n'en faites le reproche qu'à vous-mêmes en voyant le Maroc assurer le développement de ses provinces du Sud et créer pour leurs habitants les conditions d'une vie digne et libre.

Cher peuple,
La question du Sahara n'est pas le premier problème auquel le Maroc a été confronté au fil de son histoire. Il a déjà connu les jours de la Siba et de l'anarchie et vécu sous le Protectorat et l'occupation. Il a été également le théâtre des luttes et des dissensions de la période postindépendance touchant à la construction de l'Etat moderne. Mais il a toujours surmonté les situations difficiles dont il sortait uni, fort et la tête haute. Il y est parvenu grâce à la foi du peuple marocain qui croit à la communauté de son destin, à sa mobilisation pour la défense des valeurs sacrées du pays et de son intégrité territoriale et à la forte symbiose qui l'unit à son Trône. En entreprenant l'application de cette régionalisation et de ce modèle de développement, le Maroc veut donner de plus grandes chances à la recherche d'une solution définitive au conflit artificiel autour de notre intégrité territoriale.
Fermement convaincu de la justesse de notre Cause, le Maroc a répondu favorablement, en 2007, à l'appel lancé par la communauté internationale pour avancer des propositions permettant de sortir de l'impasse où l'affaire se trouve désormais. Aussi, Nous avons présenté l'Initiative d'autonomie pour les provinces du Sud, dont la communauté internationale a reconnu le sérieux et la crédibilité. Comme Je l'ai affirmé dans le Discours de la Marche Verte de l'année dernière, cette Initiative est le maximum que le Maroc peut offrir. Son application reste tributaire de l'impératif de parvenir à une solution politique définitive dans le cadre des Nations Unies.
Il se leurre celui qui attend du Maroc qu'il fasse une tout autre concession. Car le Maroc a tout donné. Il a donné la vie de ses enfants pour défendre le Sahara. Devons-nous donner encore plus, comme le souhaitent certaines organisations internationales et non gouvernementales ? Nous connaissons les dessous de ces positions hostiles qui veulent diviser le pays. Nous savons aussi que ces organisations n'ont pas le droit de s'immiscer dans les affaires du Maroc. C'est le même principe qui régit notre relation avec certains cercles au sein d'organisations internationales, qui ignorent l'histoire du Maroc, et qui cherchent à présenter des conceptions éloignées de la réalité car concoctées dans des bureaux feutrés, comme autant de propositions pour régler le différend régional suscité autour de la marocanité du Sahara.
Le Maroc refuse toute aventure aux conséquences incertaines, potentiellement dangereuses, ou toute autre proposition creuse ne servant à rien d'autre qu'à torpiller la dynamique positive enclenchée par l'Initiative d'autonomie.
Le Maroc s'opposera aussi aux campagnes hostiles qui visent les produits économiques marocains, avec le même sens du sacrifice et le même engagement dont il fait preuve dans les domaines politique et sécuritaire pour défendre son unité et ses valeurs sacrées.
Pour ceux qui, en violation du droit international, veulent boycotter ces produits, libre à eux de le faire. Mais, ils devront assumer les conséquences de leurs décisions. Le Maroc a le droit d'ouvrir la porte à ses partenaires, Etats et entreprises mondiales, pour profiter des opportunités d'investissement que la région va offrir grâce aux grands projets qui seront lancés. Vu que Nous ne faisons pas de distinction entre les régions Nord et Sud du Royaume, il n'y a pas pour Nous de différence entre les tomates d'Agadir et celles de Dakhla, les sardines de Larache et celles de Boujdour et le phosphate de Khouribga et celui de Boucraa, même si ce dernier représente moins de 2% des réserves nationales de cette ressource, comme l'attestent les données mondialement reconnues. Avec la même fermeté et la même rigueur, le Maroc fera face à toutes les tentatives visant à remettre en question le statut juridique du Sahara marocain et à contester l'exercice par notre pays de la plénitude de ses pouvoirs sur son territoire, tant dans ses provinces du Sud qu'au Nord. Cela exige de chacun de redoubler d'efforts et de rester vigilant et mobilisé pour faire connaître la justesse de notre Cause et le progrès dont jouit notre pays, et contrecarrer les manœuvres des adversaires.

Cher peuple,
Il nous échoit à tous le devoir de promouvoir le développement de nos provinces du Sud, de préserver la dignité de leurs habitants et de défendre l'intégrité territoriale du pays, avec le même esprit d'engagement et le même sacrifice qui ont caractérisé la Marche Verte.
C'est le meilleur gage de fidélité à la mémoire de l'artisan de cette épopée, Notre Vénéré Père, Sa Majesté le Roi Hassan II, que Dieu ait Son âme, et au souvenir des vaillants martyrs de la Patrie.
Wassalamou alakoum warahmatoullahi wabarakatouh».

Nous tenons à souligner la nécessité d'impliquer les populations, en assurant des espaces et des mécanismes permanents pour le dialogue et la concertation, permettant à celles-ci de s'approprier les programmes et de s'investir dans leur réalisation. Ainsi, nous mettons les habitants de nos provinces du Sud et leurs représentants devant leurs responsabilités, maintenant que nous leur avons assuré les mécanismes institutionnels et de développement pour gérer leurs affaires et répondre à leurs besoins.

Aussi, Nous avons présenté l'Initiative d'autonomie pour les provinces du Sud, dont la communauté internationale a reconnu le sérieux et la crédibilité. Comme Je l'ai affirmé dans le Discours de la Marche Verte de l'année dernière, cette Initiative est le maximum que le Maroc peut offrir. Son application reste tributaire de l'impératif de parvenir à une solution politique définitive dans le cadre des Nations Unies. Il se leurre celui qui attend du Maroc qu'il fasse une tout autre concession. Car le Maroc a tout donné. Il a donné la vie de ses enfants pour défendre le Sahara.

C'est dans cette perspective que Nous avons décidé de réaliser une série de projets qui permettront de valoriser et d'exploiter les ressources et les produits locaux. Il s'agit notamment de la mise en œuvre du grand projet de dessalement de l'eau de mer à Dakhla, et de la mise en place d'unités et de zones industrielles à Laâyoune, Marsa et Boujdour. Nous tenons à conforter ces initiatives en mettant en place un cadre juridique incitatif pour l'investissement, garantissant au secteur privé national et étranger, la visibilité et les conditions de compétitivité nécessaires pour contribuer au développement de la région.

Tanger

La **Commission régionale des droits de l'Homme de la région de Tanger-Tétouan-Al Hoceima**, en partenariat avec la délégation du ministère de l'Education nationale, a organisé, vendredi à Ouazzane, une rencontre de sensibilisation autour de la stratégie intégrée de lutte contre la violence en milieu scolaire.

Selon un communiqué de la commission, cette rencontre a été une occasion pour exhorter toutes les composantes de la société à déployer davantage d'efforts afin de faire de l'établissement scolaire un espace d'éducation, de coexistence et d'instauration des valeurs humaines nobles.

La rencontre s'est assigné également l'objectif de promouvoir le rôle de l'école dans l'éducation à la citoyenneté, le développement des compétences cognitives et la transmission des valeurs d'altruisme et d'acceptation de l'autre dans sa différence.

Le Roi Mohammed VI a adressé vendredi un discours à la Nation à l'occasion du quarantième anniversaire de la Marche Verte.

"Nous sommes arrivés au stade de la maturité", quarante ans après la libération des provinces sahariennes du Royaume au prix de grands sacrifices, lance d'emblée le Souverain.

Sur un ton déterminé et sans équivoque, le Roi affirme que les conditions sont là pour rompre, une fois pour toute, avec l'économie de rente, la logique des privilèges et la défaillance de l'initiative privée dans la gestion des affaires du Sahara marocain.

Révolu le temps de l'attentisme et de la mal-gouvernance, tant la voie est déjà balisée pour aller de l'avant dans la régionalisation avancée et l'intégration totale et harmonieuse des régions du sud à la mère-patrie. Le moment est venu pour passer à la vitesse supérieure dans le projet décisif de régionalisation poussée, tout en dotant la région d'un cadre qui puisse favoriser une nouvelle dynamique de croissance.

"Préserver la dignité des fils du Sahara"

Enumérant un ensemble de projets gigantesques et structurants conçus pour la région dans les domaines aérien, portuaire, industriel et social, le Souverain s'attache à stimuler et revigorer l'investissement producteur de richesses et d'emplois qui puisse garantir la transparence et le respect des règles de saine concurrence.

Il s'agit avant tout, dans la conception royale, "de préserver la dignité des fils du Sahara, surtout les générations montantes, et d'instiller en eux l'amour et l'attachement à la patrie".

Cette ambition laisse grands ouverts les horizons pour une valorisation locale optimale et une affectation efficiente des recettes tirées des ressources naturelles au profit de la région et des populations dans une logique d'amélioration des indices du développement humain.

La ligne ferroviaire Marrakech-Lagouira, la voie expresse Tiznit-Laâyoune-Dakhla, le grand port Atlantique de Dakhla et le projet de dessalement de l'eau de mer à Dakhla, le développement d'unités et de zones industrielles à Laâyoune, Marsa et Boujdour sont quelques-uns des chantiers phares que s'engage à réaliser le Royaume.

Sur le dossier des droits de l'Homme, le Maroc dispose de ses instruments et de ses institutions propres dont le sérieux et la crédibilité sont internationalement reconnus pour prendre à bras le corps toutes les questions liées à ces droits.

D'ailleurs, le Conseil national des droits de l'Homme s'emploie en toute indépendance à traiter tout abus, dans le cadre du dialogue et de la coopération avec les pouvoirs publics, les organisations associatives et les citoyens.

"Il se leurre celui qui attend du Maroc qu'il fasse une toute autre concession"

Tout en oeuvrant à faire du Sahara un véritable pôle de prospérité à l'échelle régionale, le Souverain réaffirme que le Royaume tend la main aux différentes parties pour un règlement définitif de cette question. Et même si le Maroc continue à travailler de bonne foi pour une solution politique à ce différend régional, sa souveraineté sur l'ensemble de son territoire est immuable, inaliénable et non négociable.

A l'évidence, le Roi se montre catégorique sur ce point : "Il se leurre celui qui attend du Maroc qu'il fasse une toute autre concession. Car le Maroc a tout donné. Il a donné la vie de ses enfants pour défendre le Sahara".

Quarante ans jour pour jour après le lancement de la Marche verte, le Souverain établit un contraste saisissant entre les conditions de vie des populations des provinces du sud et celles des habitants dans les camps de Tindouf.

Et le Souverain de se demander pourquoi l'Algérie n'a rien fait pour améliorer le sort de la population des camps de Tindouf, estimée au plus à 40.000 personnes privées de leurs droits élémentaires.

En même temps, le pays voisin n'a toujours pas hésité de dépenser des sommes colossales pour son agenda anti-marocain se servant de tous les moyens possibles pour porter atteinte au Royaume et à son intégrité territoriale.

Et si le régime algérien a sacrifié pendant des décennies la vie et les intérêts des familles des camps de Tindouf, le Royaume a par contre assuré aux fils du Sahara les conditions d'une vie digne et libre et d'un développement soutenu de leurs provinces.

Autant dire que le Maroc, armé de la justesse de sa cause nationale, continuera sans relâche à déjouer toute manœuvre éhontée de déstabilisation ou de remise en question du statut juridique de cette partie chère du Royaume.

Le Maroc a célébré, le 6 novembre 2015, le 40ème anniversaire de la Marche Verte.

A cette occasion, Sa Majesté Le Roi Mohammed VI a effectué une visite historique dans la ville de Laâyoune, où le Souverain a adressé un important discours à la Nation.

Le souverain a rappelé que le Maroc en tant qu'Etat a toujours satisfait ses obligations et ses engagements en mettant en accord ses actes et ses décisions :

• Le Maroc a promis d'appliquer la régionalisation avancée. Aujourd'hui, c'est une réalité tangible, avec ses institutions et leurs attributions respectives. • Le Maroc a promis la démocratie et s'est engagé à mettre les habitants de ses provinces du sud en capacité de gérer leurs affaires locales. Aujourd'hui, cette population choisit ses représentants et participe aux institutions locales en toute liberté et en toute responsabilité. • Le Maroc a également promis un modèle de développement propre à ses provinces du Sud. Aujourd'hui, les chantiers structurants et les projets générateurs de richesse et d'emplois ont été lancés. • Le Maroc s'est engagé à garantir la sécurité et la stabilité. Le Sahara marocain est aujourd'hui l'une des zones les plus sûres dans la région du Sahel et du Sahara.

Son discours, véritable acte fondateur de la régionalisation avancée permet aux habitants des provinces du sud « dignes et fiers connus pour être des hommes de commerce et de savoir et vivant de leur labeur » de choisir leurs représentants et de gérer leurs affaires locales.

En vue de transformer le Sahara marocain en véritable centre d'échanges et en axe de communication avec les pays africains subsahariens, plusieurs chantiers de grande envergure ont été annoncés dans le discours :

• Renforcement du réseau routier de la région, à travers la réalisation d'une voie express, aux normes internationales, entre Tiznit, Laâyoune et Dakhla (plus de 1000 Km). • Mise en place dans les provinces du Sud d'un hub de transport aérien desservant l'Afrique. • Construire une ligne ferroviaire de Tanger à Lagouira, pour relier le Maroc au reste de l'Afrique. • Construire le grand port Atlantique de Dakhla. • Réaliser d'importants projets d'énergie solaire et éolienne dans le Sud • Connecter la ville de Dakhla au réseau électrique national. • Relier ces réseaux et ces infrastructures aux pays africains, et contribuer ainsi à leur développement.

Concernant le développement humain, les décisions annoncées concernent :

• La réalisation d'une série de projets qui permettront de valoriser et d'exploiter les ressources et les produits locaux, notamment par la mise en œuvre du grand projet de dessalement de l'eau de mer à Dakhla

et par la mise en place d'unités et de zones industrielles à Laâyoune, Marsa et Boujdour. Ces initiatives seront confortées par la mise en place d'un cadre juridique incitatif pour l'investissement, garantissant au secteur privé national et étranger, la visibilité et les conditions de compétitivité nécessaires. • La création d'un fonds de développement économique ayant vocation à renforcer le tissu économique, soutenir les entreprises et l'économie sociale et assurer l'emploi et un revenu stable, surtout pour les jeunes. • La restructuration du dispositif de soutien social pour le rendre plus transparent et plus équitable, dans le respect des principes d'égalité, et de la justice sociale réclamée par la majorité des catégories concernées. • Le renforcement des mécanismes de préservation et de sensibilisation en faveur du patrimoine sahraoui, en édifiant notamment des théâtres, des musées et des maisons de culture dans les régions du Sud.

La protection des droits et des libertés est portée en toute indépendance par le Conseil National des Droits de l'Homme, dans le cadre du dialogue et de la coopération avec les pouvoirs publics, les organisations associatives et les citoyens.

Sur le plan politique

Au cours de son discours, Sa Majesté a rappelé les éléments suivants :

L'esprit qui a prévalu à la proposition marocaine d'autonomie pour les provinces du Sud

• C'est pour répondre à la demande de la communauté internationale que le Maroc a présenté l'initiative d'autonomie qui a reconnu le sérieux et la crédibilité de cette initiative.

• Cette initiative est « le maximum que le Maroc peut offrir ». Son application reste tributaire de l'impératif de parvenir à une solution politique définitive dans le cadre des Nations Unies.

• Le Maroc refuse toute aventure aux conséquences incertaines, potentiellement dangereuses, ou toute autre proposition creuse ne servant à rien d'autre qu'à torpiller la dynamique positive enclenchée par l'Initiative d'autonomie.

La situation dramatique dans les camps et la responsabilité de l'Algérie

• L'Algérie, qui a dépensé des milliards dans sa croisade militaire et diplomatique contre le Maroc, laisse la population de Tindouf vivre une situation dramatique et inhumaine.

• Elle n'a rien fait pour améliorer les conditions de vie des 40 000 habitants des camps de Tindouf et refuse de doter ces populations de logements décents (6000 logements pour préserver leur dignité, soit une

moyenne annuelle de 150 unités de logement.

• Parallèlement, des centaines de millions d'euros accordées sous forme d'aides humanitaires sont détournés et des milliards affectés à l'armement. La richesse insolente des leaders du séparatisme a été relevée, qui disposent de comptes et de fonds en banque, en Europe et en Amérique latine.

La question de la légalité internationale des activités économiques

• Le Maroc a le droit d'ouvrir la porte à ses partenaires, Etats et entreprises mondiales, pour profiter des opportunités d'investissement que la région va offrir grâce aux grands projets qui seront lancés.

• Le Maroc fera face à toutes les tentatives visant à remettre en question le statut juridique du Sahara marocain et à contester l'exercice par notre pays de la plénitude de ses pouvoirs sur son territoire, tant dans ses provinces du Sud qu'au Nord. Il s'opposera fermement aux campagnes qui visent à boycotter les produits économiques marocains.

• Ceux qui, en violation du droit international, veulent boycotter ces produits, libre à eux de le faire. Mais, ils devront assumer les conséquences de leurs décisions :

Cf. Liens utiles : Lien pour le texte intégral du discours de Sa Majesté :
http://www.mapexpress.ma/actualite/...

Lien pour le rapport sur le Nouveau modèle de développement pour les provinces du Sud du CESE :
http://www.ces.ma/Documents/PDF/Web...

Ambassade du Royaume du Maroc en France

http://www.afrik.com/le-maroc-a-celebre-le-6-novembre-2015-le-40eme-anniversaire-de-la-marche-verte

PROCHAIN MOUVEMENT À LA TÊTE DE GRANDES ENTREPRISES PUBLIQUES

Par Mohamed Chakir Alaoui

Kiosque360. Un vaste mouvement de nominations à la tête de grandes entreprises publiques nationales est attendu dans les prochains jours afin de dynamiser des secteurs porteurs de croissance.

Les nouvelles nominations devraient toucher l'Office chérifien des phosphates (OCP) ou l'Agence marocaine de l'énergie solaire (MASEN), à en croire "Al Massae" dans son édition de ce lundi 9 novembre. Il est également prévu de nommer **Mohamed Sebbar, actuel secrétaire général du CNDH** à la tête de l'Instance du Médiateur. Sous le titre "Des changements sont attendus à la tête des grandes entreprises publiques", le quotidien révèle que les nominations en perspective concernent aussi des instances chargées des Droits de l'Homme et de la gouvernance.

Sans l'affirmer explicitement, le journal vise le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) dont la présidence et le secrétariat général actuellement occupés par Driss El Yazami et Mohamed Sebar, doivent être renouvelés ou reconduits dans les prochaines semaines.

Selon le journal, Mustapha Terrab, patron de l'OCP va de son côté être promu pour se charger de l'ensemble du secteur de l'énergie au niveau national au détriment de Mustapha Bakkoury, actuel chef de MASEN, l'agence de l'énergie solaire. Bakkoury a certes contribué au lancement en 2011 et du suivi de l'important projet de Ouarzazate mais l'exécution bute apparemment sur une gestion inappropriée et lente.

Dans un climat économique international morose, le Maroc doit innover et progresser. Tels sont les objectifs affichés derrière ces changements à la tête des grandes entreprises, si l'on en croit certains milieux politiques et économiques. Citant des sources anonymes, "Al Massae" affirme que Mustapha Terrab est l'homme de la situation car il va "s'appuyer sur sa riche expérience pour réussir le plan énergétique tant attendu par le Maroc. Le royaume veut relever le défi en portant à 40% la part de l'énergie renouvelable dans sa consommation globale d'électricité à l'horizon 2020.

Selon "Al Massae", le départ de Bakkoury serait également motivé par les lourdes charges que celui-ci doit assumer, notamment à la tête du PAM, premier parti de l'opposition et de la région de Casablanca.

http://fr.sofapress.com/540.html

http://www.le360.ma/fr/politique/prochain-mouvement-a-la-tete-de-grandes-entreprises-publiques-56691

تزويج 33 ألف طفلة العام الماضي

عادت ظاهرة زواج القاصرات، لتطفو على سطح الأحداث من جديد في المغرب، بعد صدور إحصائيات جديدة قدمتها وزارة العدل والحريات أمام لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب ضمن الوثائق المرفقة لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة، الخبر جاء في يومية الصباح عدد يوم غد الاثنين.

وحسب اليومية فقد كشفت وزارة الرميد معطيات رقمية، وصفتها الرابطة لحقوق المرأة بـ »الصادمة »، إذ أبرزت أنه خلال السنة الماضية تمت الموافقة على تزويج 33 ألف قاصر منهن 9 آلاف زيجة لفتيات تقل أعمارهن عن 16 سنة، أرقام جعلت جمعيات حقوقية ومنظمات نسائية تدق أجراء الإنذار حول استمرار زيجات القاصرات بالمغرب، معتبرة هذا النوع «خرقا كبيرا لما جاء في مقتضيات مدونة الأسرة الصادرة سنة 2004، التي تنص فيها المادة 19 على أن أهلية الزواج تكتمل بإتمام الفتى أو الفتاة المتمتعين بقواهما العقلية 18 سنة شمسية ».

وقالت الصحيفة إن الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة ذكرت بهذا الخصوص، أن الهدف الذي توخاه المشرع من خلال إقرار هذه المبادئ كان حماية القاصرات والقاصرين من الزواج المبكر، اعتبارا لما تترتب عنه من مشاكل قانونية معقدة ونتائج اجتماعية واقتصادية وثقافية وخيمة، لكن تبين بعدما وحد المشرع سنة الزواج في 18 سنة للفتاة والفتى، وخول للقضاء إمكانية تخفيض سن الزوتج بصفة استثنائية في حال وجود مبرر لذلك قاصدا التضييق على الخروج عن القاعدة، تبين أن طلبات الإذن في زواج القاصرات في ارتفاع عوض أن يكون العكس، وفق ومعطيات وزارة العدل والحريات.

وذكرت الصحيفة بأن الهيأة الحقوقية طلبت من الحكومة إلغاء تزويج القاصرات واعتبار سن 18 سنة كامل هو سن أهلية الزواج، داعية إلى ملائمة مدونة الأسرة مع الدستور، فضلا عن العمل على تطبيق الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل ووضع برمجة حملات على مستوى الإعلام والمؤسسات التعليمية للتحسيس بخطورة الظاهرة، مشددة من جهة أخرى على ضرورة التسريع بإخراج قانون إطار للقضاء على العنف المبني على النوع.

أرقام صادمة

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان نبه، في وقت سابق، إلى تنامي ظاهرة زواج القاصرات، وكشف أن نسبة الزواج دون السن القانونية تضاعفت، إذ انتقلت من 7 في المائة في 2004 إلى ما يقرب 12 في المائة في 2013، مشيرا إلى أن نسبة الفتيات في مثل هذا النوع من الزيجات تمثل 99.4 في المائة، وهو ما كشفته وزارة العدل في تقديمها لحصيلة 10 سنوات، بعد المدونة، وخلصت فيها إلى أن طلبات الإناث تشكل النسبة الأكبر من طلبات الزواج دون سن الأهلية، بنسبة تناهزت 99 في المائة خلال عشر سنوات الأخيرة، وأن الإقبال على زيجات القاصرين يتم بشكل يكاد يكون متساويا بين الوسطين الحضري والقروي.

http://www.le360.ma/ar/societe/69151

مشروع قانون في المغرب يلغي جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما فيها الإرث يثير جدلا واسعا

بين مؤيد ومعارض، تفاعل المغاربة بمختلف انتماءاتهم السياسية والمجتمعية مع صدور توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي طالبت بضرورة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما فيها قضية الإرث.

المحامي والحقوقي المغربي مصطفى المانوزي اختار أن يعبر عن رأيه المناصر للمساواة في الإرث بطريقة أكثر فعالية، إذ أقدم على توثيق وصية تكفل تقسيم تركته على أبنائه وزوجته وبناته بالتساوي.

المانوزي، وفي حديث مع برنامج ''عين على الديمقراطية''، الذي تبثه قناة ''الحرة'' الأمريكية أكد أن مبادرته تأتي كرد ملموس على توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي تطالب بالمساواة التامة بين النساء والرجال فيما يخص الإرث.

ويقول المانوزي إنه طلب من عدلين قضائيين تحرير ''صدقة عمرية'' (عقد ملكية في القانون المغربي) ''لفائدة أبنائي وبناتي وزوجتي ووالدتي على قدم المساواة''.

وأكد الحقوقي المغربي أنه يريد من هذه المبادرة أن ''تكون قدوة لمحيطه وتمرينا على الإنصاف والعدالة النسبية''.

وكان **تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان** قد حمل العديد من التوصيات أبرزها إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة التمييز، والعمل على تعميم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

واعتبر تقرير المجلس أن المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث، تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء، وتتعارض مع مقتضيات الدستور المغربي الجديد، الذي يؤكد بشكل واضح على ''ضرورة تحقيق مبدأ المناصفة بين المرأة والرجل''.

https://www.tunisia-sat.com/forums/threads/3276817/

Sahara : comment le Maroc entend creuser son sillon

Le 40e anniversaire de la Marche verte a été l'occasion pour le Maroc d'enraciner son projet d'autonomie du Sahara, mais aussi d'illustrer sa volonté de codéveloppement avec l'Afrique subsaharienne.

Le roi Mohammed VI du Maroc, en compagnie de son frère le prince Moulay Rachid, à Laâyoune avant la cérémonie de signature de projets pour les provinces du Sud dans le Sahara marocain.

Par Malick Diawara

Le 6 novembre 2015 est une date clé dans la trajectoire économique, politique, culturelle et humaine que le Maroc entend faire observer à ses provinces sahariennes appelées selon les mots mêmes du roi Mohammed VI à rompre avec « l'économie de rente » pour permettre à ses habitants « dignes et fiers, connus pour être des hommes de commerce et de savoir, et vivant de leur labeur » de « choisir leurs représentants et de gérer leurs affaires locales ». Tout ou presque est résumé dans cette formule que le royaume chérifien entend traduire par des actes sur le terrain.

Renforcer les avancées observées...

Depuis 40 ans, dans sa logique d'intégration des provinces du Sud mais aussi d'autonomisation de celles-ci, « pour répondre à la demande de la communauté internationale », le Maroc a travaillé à mettre en place et à accompagner, avec les populations, des institutions capables de relayer à des projets lancés par l'administration centrale mais aussi par des structures locales. La célébration du 40e anniversaire de la Marche verte a donc été l'occasion de se remémorer le chemin parcouru et de tracer des perspectives structurantes autour de projets générateurs de richesses et d'emplois.

Conjuguer développement économique et développement humain

L'idée qui prévaut désormais et qui est clairement ressortie du discours de Mohammed VI à Laâyoune ce 6 novembre, c'est que les provinces du Sud doivent être à même de se construire à partir de leurs ressources propres, que celles-ci soient humaines ou productives. C'est dans ce cadre qu'il faut mettre le grand projet de dessalement de l'eau de mer à Dakhla, les unités et les zones industrielles prévues à Laâyoune, Marsa et Boujdour, les importants projets d'énergie solaire et éolienne du Sud, la connexion de la ville de Dakhla au réseau électrique national ainsi que la construction de son port Atlantique sans compter l'ensemble des dispositions facilitant leur mise en oeuvre et celle d'autres projets. Cadre juridique incitatif pour l'investissement à destination du secteur privé marocain et étranger, visibilité maximum sur les facteurs de compétitivité, création d'un fonds de développement économique « pour renforcer le tissu économique, soutenir les entreprises et l'économie sociale et assurer l'emploi et un revenu stable, surtout pour les jeunes », restructuration, meilleure transparence et équité du dispositif de soutien social, plus grande justice sociale, renforcement des mécanismes de préservation et de sensibilisation en faveur du patrimoine sahraoui par « l'édification de théâtres, musées et maisons de culture », protection des droits et

des libertés à travers le Conseil national des droits de l'homme…, aucun point crucial n'est passé sous silence tant la volonté de s'assurer adhésion et harmonie des populations est grande pour les autorités marocaines.

De quoi faire dire à la sociologue et chercheuse française Françoise Bastide que « le Maroc a franchi un nouveau stade de gouvernance participative incluant l'idée forte du développement durable ». Et de poursuivre : « Les provinces du Sud disposent de potentialités suffisantes et d'atouts indéniables pour relever les défis du développement économique, tout en veillant à la valorisation des spécificités territoriales dans le cadre du projet de la régionalisation avancée. »

Autre remarque, celle faite dans un entretien avec l'agence marocaine de presse (MAP) par l'analyste politique chilien Antonio Yelpi Aguilar par ailleurs secrétaire exécutif du Centre d'études pour la démocratie populaire (CEDEPU-Chile) et coordinateur du Forum mondial de la décennie des afro-descendants et des droits de l'homme : « Jadis abandonnées à leur sort pendant la période de la colonisation espagnole, les provinces du Sud ont complètement changé de visage aujourd'hui. » Et d'ajouter : « J'ai été témoin in situ, lors de mes deux visites du Sahara marocain, des efforts énormes pour doter ces provinces d'infrastructures routières et aéroportuaires, d'établissements scolaires, d'hôpitaux et de plusieurs autres infrastructures socioculturelles. » « Le Maroc a réussi pendant les quarante dernières années à relever le défi de la mise à niveau de ces provinces dans le cadre d'une stratégie globale de développement régional », a-t-il conclu.

Faire du Sahara marocain un hub vers le reste du continent

Une autre dimension est apparue, nouvelle, concernant la place des provinces du Sud dans l'échiquier marocain. Parti à l'assaut des marchés d'Afrique subsaharienne, le Maroc entend créer un nouveau hub, logistique, vers ses voisins d'Afrique noire, lequel va compléter Casablanca, hub aérien pour Royal Air Maroc, et financier par Casablanca Finance City.

De fait, plusieurs projets sont prévus qui ont été mis en avant dans le discours royal : la mise en place dans les provinces du Sud d'un hub de transport aérien desservant l'Afrique, la réalisation d'une voie express routière, « aux normes internationales », entre Tiznit, Laâyoune et Dakhla (plus de 1 000 kilomètres), la construction d'une ligne de chemin de fer de Tanger à Lagouira, pour, selon les mots mêmes du roi Mohammed VI, « relier le Maroc au reste de l'Afrique » et « contribuer ainsi à leur développement ». À travers le prisme de tous ces projets, le Sahara est ainsi, au plus haut niveau de l'État marocain, à la fois un acteur important dans « l'élaboration d'une véritable charte de déconcentration administrative conférant aux services régionaux les prérogatives nécessaires pour assurer la gestion des affaires des régions au niveau local », mais aussi une plateforme favorisant la propulsion du Maroc vers l'Afrique subsaharienne. Autant de points qui en démontrent la dimension stratégique, et fortement politique.

http://afrique.lepoint.fr/economie/sahara-comment-le-maroc-entend-creuser-son-sillon-08-11-2015-1980092_2258.php